



الجلسة العامة ٣٤

الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٤٩ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
وما يتصل بها من مسائل

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية):

تناقش الجمعية العامة أحد أهم البنود المدرجة على جدول أعمالها وهو بند مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة. ويمثل التقرير المقدم في إطار هذا البند (A/55/47) نتائج اجتماعات ومناقشات مطولة عقدها الفريق العامل المفتوح العضوية طوال الدورة الماضية.

وفي هذا الشأن، أود أن أعرب عن تقديرنا وإعجابنا بالجهود الكبيرة التي بذلها كل من الرئيس السابق للفريق العامل السيد هاري هولكير، رئيس الجمعية العامة للدورة الماضية، ونائبه، على إدارتهم المتميزة لمناقشات الفريق العامل.

لقد أبرزت مناقشات الفريق العامل خلال السنوات الماضية الحاجة الماسة لإعادة هيكلة جهاز مجلس الأمن وإضفاء مزيد من الشفافية على أساليب وإجراءات عمله. فجميع أوراق العمل التي تم تقديمها من قبل العديد من الدول والمنظمات والمجموعات الإقليمية المختلفة إلى اجتماعات الفريق العامل اتفقت على أهمية إجراء إصلاحات على جهاز مجلس الأمن من أجل تفعيل وتعزيز دوره في حفظ الأمن والسلام الدوليين وجعله أكثر قدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

ولكن على الرغم من اتفاق الدول الأعضاء على مبدأ إجراء التغيير والإصلاح، لم يتمكن الفريق العامل رغم مضي ثماني سنوات على مناقشاته، من التوصل إلى اتفاق حول ماهية التغيير المطلوب فيما يتعلق بالعدد وزيادته والإجراءات والأساليب المطلوب اتباعها من قبل المجلس في أدائه لمهامه.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن تجاهل حدوث تقدم في المناقشات، خصوصا حول أساليب وإجراءات عمل المجلس.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الأخرى، وعلى وجه الخصوص الجمعية العامة، فإننا نؤيد جميع المقترحات الهادفة التي من شأنها إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على عمل المجلس وسهولة تدفق المعلومات ووصولها من وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق أيضا، نؤكد على أهمية تقنين الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله والإجراءات التي يتفق عليها في الفريق العامل والعمل بها دون انتظار حصول اتفاق في المسائل الأخرى مثل حجم وتكوين المجلس وعملية صنع القرار.

خامسا، تؤيد الكويت المحافظة على آلية انتخاب الدول غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن وفقا لما ورد في الفقرة ٢ من المادة الثالثة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة، لأن في ذلك إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة التي ننتمي إليها في الوصول إلى عضوية مجلس الأمن والمساهمة في أعماله.

سادسا، فيما يخص حق النقض، وإدراكا منا لصعوبة وحساسية هذه المسألة، فقد لاحظنا أن مناقشات الفريق العامل دلت على وجود اتفاق شبه عام على أهمية وضع حدود وضوابط على نطاق استخدام هذا الحق. فهناك العديد من المقترحات الهامة التي تستحق البحث فيها ودراستها في هذا المجال. ونأمل أن يتم التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف وتضمن أداء المجلس لمهامه دون أية معوقات.

في الختام، نأمل أن تثمر مناقشات الفريق العامل عن التوصل إلى توافق في الآراء يضمن تعزيز دور مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين، ويجعله قادرا على مواجهة تحديات القرن القادم. وسيشارك وفد بلادي بفعالية في المناقشات المقبلة للفريق العامل لتحقيق هذه الغاية.

فقد برز اتفاق قد يكون شبه عام على كثير من الإجراءات والمقترحات المطلوب إدخالها في لائحة الإجراءات، والعمل بها من قبل المجلس. بل إن هناك إجراءات وأساليب عمل بادر مجلس الأمن ذاته بالعمل على تطبيقها.

لقد عبرت الكويت في مناسبات عديدة عن موقفها من توسعة عضوية المجلس وتحسين أساليب عمله، سواء بشكل منفرد أو من خلال المجموعات التي تنتمي إليها. ولعل مناقشة الجمعية العامة اليوم لهذه المسألة تعد مناسبة أخرى مواتية لتؤكد مرة أخرى موقفنا الذي ينطلق من الثوابت الرئيسية التالية.

أولا، تأييد الكويت لزيادة العضوية في مجلس الأمن، على ألا تكون هذه الزيادة كبيرة حفاظا على فعالية المجلس وكفاءته في عملية صنع القرار وللتصدي للتراعات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

ثانيا، أن تنسجم وتتفق الزيادة في عضوية مجلس الأمن مع مبدأي المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء والتوزيع الجغرافي العادل، حتى ينعكس في تكوينه الجديد الطابع العالمي للأمم المتحدة.

ثالثا، في حالة الاتفاق على زيادة المقاعد الدائمة في مجلس الأمن، فإننا نؤيد أن تكون هذه الزيادة محدودة وأن تشغل هذه المقاعد الدول التي أثبتت في علاقاتها مع الأمم المتحدة قدرتها على الاضطلاع بالمسؤوليات الرئيسية في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين وقدرتها على تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن يتم انتخاب هذه الدول من قبل أعضاء الجمعية العامة وفقا للمعايير والإجراءات التي يتم الاتفاق حولها.

رابعا، فيما يخص إصلاح وتحسين إجراءات عمل مجلس الأمن وتطوير علاقته مع أجهزة الأمم المتحدة

أنواع الإصلاح. فهي تريد سد الفجوة بين "من يملكون" و "من لا يملكون" سواء أكانوا دولا فردية أم مناطق شاسعة من العالم. ولذا فهذه الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة ترفض أي ارتقاء للدول - مهما كان ذلك غير مرجح - من شأنه معاقبة ١٨٠ بلدا آخر لإشباع طموحات المزيكين الجدد. وأيا كانت هوامش الخلاف القائم فيني متأكد من أن بوسعنا أن نتفق جميعا على أن هذه المحاولة لن تجعل أعمال المجلس أكثر فعالية وأحسن توقيتا. ولقد آن أوان رؤية من يحتجز عملية الإصلاح رهينة، بمتابعة المطالبات بأقصى ما يمكن ورفض أي حلول توفيقية، بل كل الحلول التوفيقية.

وقد ثبت من ٨ أعوام من المناقشة أن الإصلاح الفعلي لمجلس الأمن يجب أن يتصدى أساسا لأساليب عمل ذلك الجهاز ولعمليات صنع القرار فيه، بدلا من التماس زيادة عدد الأعضاء المحظوظين. فمجلس الأمن يمثل عقدا اجتماعيا: فمن الداخل يضيف هذا على أعضائه شرعية دولية؛ ومن الخارج يستعد كثير من الآخرين لإضفاء الفعالية على إجراءات المجلس في مقابل المشاركة في عملية صنع القرار. والتوازن الصحيح بين الشرعية والمشاركة والفعالية هو لب عملية الإصلاح. ولو فسخ هذا العقد لعجز المجلس عن أداء دوره.

لقد أدخلتنا التهديدات العالمية الجديدة للسلام، كالإرهاب الدولي مثلا، إلى عصر جديد أصبح يتطلب نوعا جديدا من الحكم العالمي يقوم على ثقافة توافق قوية حازمة: صنع القرار جماعيا ومسؤولية عالمية بدلا من الترويج الانفرادي لمصالح وطنية ضيقة. ويحتاج عمل مجلس الأمن إلى قيادة فعلية تستند إلى الموضوعية وروح الجماعة ووحدة المقصد. إن زيادة عدد البلدان التي تتمتع بحق النقض ليست الطريق لاستعادة مصداقية المجلس وخضوعه للمساءلة. ولا يمكن أن تحدث الزيادة على حساب الفعالية. ومن ناحية

السيد فنتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): درست الجمعية العامة قبل أسبوعين قصيرين فقط التقرير السنوي لمجلس الأمن وأصدرت نداء بالإجماع - بل وأقول إنه حظي باتفاق حقيقي عام - من أجل زيادة الشفافية والمشاركة في أعمال ذلك الجهاز. ومن ثم يمكن اعتبار مناقشتنا اليوم امتدادا منطقيًا لمناقشاتنا يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، ودافعا لنا لتوجيه السؤال عن السبب في مواصلة بلدان كثيرة جدا المطالبة بإصلاح مجلس الأمن.

والإجابة الفورية هي أن التغييرات العميقة في العلاقات الدولية، وفي دور ومهام الأمم المتحدة تجعل من بين القضايا الملحة والحتمية أمام مجلس الأمن - الجهاز الذي عهد إليه بالمسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين - إجراء إصلاح شامل في كل جوانبه.

ولما بدأت ممارسة إصلاح مجلس الأمن قبل أكثر من ثماني سنوات، أي بعد نهاية الحرب الباردة بوقت قصير، كان هناك من يظن أن الإصلاح ينبغي أن يزيد قليلا عن مجرد تغيير في تشكيل المجلس بإنشاء مناصب جديدة لأعضاء دائمين. ويرى هؤلاء أن قضايا من قبيل الشفافية والخضوع للمساءلة والمشاركة والفعالية والتقييم بالنسبة لعمل مجلس الأمن إنما هي قضايا هامشية. أما صلاحيات العضوية الدائمة الموروثة - والبعض يسمونها "مسؤوليات خاصة" - التي أرسيت في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية الفريدة التي لن تتكرر، فيمكن أن تستكمل، وفق فهمهم، بتزكية سريعة لنخبة منتقاة لدخول النادي.

وهذا النهج الانفرادي الذي يتعارض مع مبدأ المساواة بين أعضاء الأمم المتحدة ومع السير صوب زيادة الشرعية في العلاقات الدولية، هُزم في نهاية المطاف. فليست هناك بلدان جديدة "أكثر مساواة" من غيرها، لأن الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة تطالب بنوع مختلف من

ويقودنا التقدم المحرز مؤخرا في ممارسات وإجراءات مجلس الأمن إلى أن نقترح أن ننظر جميعا في البعد الإقليمي لعملية الإصلاح. فما معنى التمثيل الإقليمي العادل في القرن الحادي والعشرين؟ إن مجلس الأمن، على سبيل المثال، يعمل على نحو متزايد بالاتصال الوثيق بممثلي الاتحاد الأوروبي في قضايا درء الصراع وبناء السلام. ومع تطوير القدرات الأوروبية على إدارة الأزمات، بما في ذلك قوة الرد السريع العسكرية، تنمو العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشكل كبير في مجال حفظ السلام وفض الصراعات مع تزايد وسائط التفاعل بين الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن في تعريف الولايات. وقد بدأ هذا في بعض الأزمات الإقليمية، لا في أوروبا وحدها - في مناطق كالبلقان مثلا، كما دل على ذلك القرار الأخيرة ١٣٧١ (٢٠٠١) بشأن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة - بل كذلك في أفريقيا والشرق الأوسط، حسبما سلم بذلك البيان الصحفي لمجلس الأمن الصادر يوم الجمعة المنصرم. ففي كل هذه الحالات يرحب مجلس الأمن بجهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار ويؤيد تلك الجهود.

إيطاليا مؤيدة قوية لجهود الاتحاد الأوروبي في سبيل تحسين تنسيق سياسته الخارجية والأمنية المشتركة، بما في ذلك مجلس الأمن. وإن النداءات المتكررة بتعزيز صوت أوروبا في المحافل الدولية تُضيق كثيرا هوامش الاختلافات في السياسات الوطنية. وحتى في بعض الأوساط غير الأوروبية المؤثرة صدرت الدعوة إلى الأوروبيين لكي يضعوا نظام تمثيل أكثر قبولا بين أنفسهم. ويتسق هذا مع الموقف الذي حافظت عليه إيطاليا بقوة تجاه قضية زيادة أعضاء مجلس الأمن. وسوف نواصل العمل بروح بناءة في المحفل الوحيد الملائم، أي الفريق العامل المفتوح باب العضوية، نحو الإصلاح الذي يسترشد بالمعايير آفة الذكر، ونعرب عن ارتياحنا لأن عددا متزايدا من البلدان يشاطرننا هذا النهج.

أخرى، لن تكون زيادة عدد الأعضاء الدائمين دون حق النقض سوى عملية تجميد وعبث.

وما عادة توسيع المشاورات غير الرسمية سوى إثبات لمدى اعتماد عمل المجلس على النفوذ الطاغى للأعضاء الدائمين - فالشفافية والتشكيل الهيكلي مترابطان بشكل وثيق. وهذا هو السبب في ضرورة أن يسير الإصلاح إلى الأمام، لا بطريقة انتقائية وإنما كرزمة واحدة. والأعضاء المنتخبون لا يستفيدون من طرائق العمل غير الشفافة هذه. فهذا لا تجاه يحايي الأعضاء الذي يستطيعون التهديد باستعمال أو إساءة استعمال حقهم في النقض. وإضافة أعضاء دائمين جدد تزيد الإحباط الحالي لدى الأعضاء المنتخبين الذين يشعرون بتهميشهم في عملية صنع القرار الحقيقية عندما يطلب منهم التصديق على تدابير معدة سلفا في محافل مقيدة.

ورأت إيطاليا منذ بداية الممارسة أن أفضل حل هو زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فقط. فإضافة عدد محدود من المقاعد المنتخبة تجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا لمناطق العالم الكبيرة قليلة التمثيل حاليا، وتسمح بتناوب عادل بين البلدان التي تظلم بمسؤوليات أكبر من حيث الموارد المالية والقوات اللازمة لعمليات السلام التي تقودها أو تأذن بها الأمم المتحدة، والدعم السياسي لعمليات الاستقرار واتفاقات السلام. وبعد ١٠ سنوات من الالتزام الشديد بإحلال السلام في منطقة البلقان علمتنا تجارب إيطاليا، بوصفها أحد بلدان الخط الأمامي، أن مجلس الأمن ينبغي أن يُشرك بشكل أوثق البلدان التي تتأثر مصالحها بشكل خاص على النحو المشروح في المادة الحادية والثلاثين من الميثاق. ويكمن الطريق الأساسي لإحراز تقدم في عملية إصلاح مجلس الأمن في زيادة مشاركة غير أعضائه، وزيادة التفاعل مع سائر هيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية.

باب العضوية العام القادم لتقدم إحاطة إعلامية بشأن برنامج عملهم، نظراً للاهتمامات المتداخلة التي نتشاطرها؟

وقد تكون هناك أيضاً حدود لدخول الفريق العامل التابع للمجلس المعني بعمليات حفظ السلام في حوار مع الفريق العامل المفتوح باب العضوية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك - على سبيل المثال، حول كيفية ضمان مشاركة أكبر من المساهمين بقوات في القرارات التي تؤثر على استخدام وحداتهم العسكرية في عمليات حفظ السلام.

خلال العام الماضي أسهمت الأمانة العامة أيضاً إسهاماً قيماً في فهم الفريق العامل المفتوح باب العضوية للكيفية التي تتم بها خدمة مشاورات المجلس غير الرسمية. وقد أبدت وفود عديدة اهتماماً كبيراً بحقيقة أن الأمانة العامة تسجل هذه المشاورات بالفعل. ومن المؤكد أن كيفية حفظ هذه المحاضر واللوائح التي تنظم إمكانية الحصول عليها ستكون أموراً تريد الوفود متابعتها أثناء الدورة التي تنتظرنا.

ورغم أن الجمعية العامة استطاعت تسجيل تقدم جيد بشأن قضايا التعامل مع أساليب عمل المجلس فإنها اضطرت أيضاً إلى تسجيل استمرار وجود خلافات كبيرة في الرأي بشأن قضايا أخرى. وما زال حق النقض شاغلاً رئيسياً. وبوصف نيوزيلندا عضواً مؤسساً للمنظمة فهي كانت معارضة لحق النقض، وما زلنا معارضين له. إن تردد الأعضاء الدائمين في تأييد أي انتقاص من هذه السلطة لا يساعد عملية الإصلاح. كما أننا نعتقد أن تمديد سلطة حق النقض إلى أية دول أعضاء أخرى لن يكون منسجماً مع رغبات الأغلبية. وإن القضايا التي يمثلها حق النقض قضايا صعبة جداً، ومن الصعب أن نرى أية طريقة للإفلات منها. وما دام عدد صغير من الدول الأعضاء يصر على الحصول على سلطة حق النقض لأنفسهم فمن الأرجح أن التقدم نحو توسيع العضوية سيظل معاقلاً.

السيد هيوز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية):
يسعدنا أن نرى مرة أخرى قائمة طويلة بالمتكلمين المسجلين لهذا البند. وبينما كان اهتمامنا في الأسابيع التي تلت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر منصباً إلى حد كبير على مكان آخر، مثلما نوه متكلمون آخرون قبلي، فإن الدور الرئيسي لمجلس الأمن في الجهد الدولي للقضاء على الإرهاب يشدد على أهمية القضايا التي ناقشناها اليوم.

ولقد تم إحراز تقدم جيد في الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن إصلاح مجلس الأمن أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أثنى، سيدي الرئيس، على سلفكم، السيد هاري هولكيري، ونائبي رئيس الفريق العامل، السفيرين ثورشتاين أنغولفسون وجون دي سارام، على جهودهم الدؤوبة. ولقد رحبت الجمعية العامة على وجه الخصوص بالتقدم المحرز خلال الدورة الخامسة والخمسين في النظر في قضايا تخص أساليب عمل المجلس، حيث تم التوصل إلى اتفاق مؤقت حول عدد كبير من النقاط. ونحن بحاجة إلى الاستمرار في البناء على ذلك، وأنا واثق من أننا سنفعل ذلك تحت قيادتكم، سيدي الرئيس.

لقد أسعدنا، مثل متكلمين عديدين آخرين، أن نرى أعضاء مجلس الأمن، للعام الثاني على التوالي، يلتقون بالفريق العامل المفتوح باب العضوية لمناقشة الخطوات التي اتخذها المجلس لتشجيع على المزيد من الانفتاح والشفافية. ولقد ثبت أن ذلك الاجتماع كان أهم اجتماع مضموني للفريق العامل أثناء الدورة الخامسة والخمسين. ونأمل أن تستمر ممارسة دعوة مجلس الأمن إلى الاجتماع بالفريق العامل خلال هذه الدورة. وقد توجد في الحقيقة طرق أخرى يمكننا من خلالها تشجيع طاقات التعاون البناء بين المجلس والفريق العامل المفتوح باب العضوية. وعلى سبيل المثال، هل من الممكن لأعضاء الفريق العامل التابع للمجلس المعني بالتوثيق والإجراءات أن يأتي إلى الفريق العامل المفتوح

فإننا نعتقد أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية أثبت مرة أخرى جدارته في العام الماضي، وأنه ما زال المحفل الملائم لمناقشة هذا البند. وكما قلنا في العام الماضي، نرى أنه يمكن إدراك الشكل العام لصفقة الإصلاح. إن سمات الشمول والشفافية الهامة الخاصة بالفريق العامل المفتوح باب العضوية سوف تضمن أن تحظى صفقة الإصلاح التي يتم التوصل إليها في نهاية المطاف بموافقة عامة وأن تدوم. إذ أن أي شيء أقل من ذلك سينطوي على إلحاق ضرر جسيم بالأمم المتحدة.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالأسبانية): إن إصلاح مجلس الأمن هو إحدى القضايا الأكثر تعقيدا والأكثر حساسية سياسيا التي تواجه المنظمة. ومما لا شك فيه أن نتيجته ستؤثر على نظام الأمن الجماعي. ولهذا السبب يجب أن يكون الحل الذي نتوصل إليه مقبولا للجميع - وبعبارة أخرى يجب التوصل إليه بتوافق الآراء وبدون آجال نهائية مصطنعة أو خلافات. وبدون ذلك سيفتقر الإصلاح إلى الشرعية السياسية اللازمة، أو ما هو أكثر من ذلك، قد يسبب تفاقم أزمة الشرعية التي تضر حاليا بمجلس الأمن. ونحن في هذا الصدد، مقتنعون بأن الفريق العامل الذي أنشأته الجمعية العامة يظل المحفل السليم لتحقيق هذا الغرض. ولذلك نكرر التزامنا بالعمل بنشاط وبروح بناءة حتى نتوصل إلى اتفاق عام حول كل بند في ولاية الفريق العامل.

وتريد الأغلبية العظمى من الوفود مجلس أمن أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية - مجلسا مستعدا بشكل أفضل لمواجهة التحديات الأمنية للقرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، لم نحرز بعد تقدما كافيا، لاسيما في القضايا المتعلقة بحق النقض وتوسيع عضوية المجلس. وسمحوا لي بأن أشاطركم بعض الأفكار حول أسباب هذا التأخير.

أما بالنسبة لقضية التمثيل العادل على نطاق أوسع، فنحن ما زلنا نعتقد أن الوقت يتقدم بسرعة لإجراء إصلاح كامل لنظام المجموعات الإقليمية المنطوي على مفارقة تاريخية والمختل وظيفياً في حالات عديدة. وإننا نرى أنه يمكن للإصلاح في هذا المجال أن يسهم في المواءمة بين الطابع التمثيلي للمجلس والعالم الحديث.

أخيراً، أود أن أقول بضع عبارات بشأن فكرة "الاستعراض الدوري"، التي ما زالت جزءاً من جدول أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ومن المؤكد أن نيوزيلندا لا تعارض فكرة الاستعراض في المستقبل لأية ترتيبات قد يتفق عليها في نهاية المطاف كنتيجة لعملية الإصلاح الحالية. والحقيقة أنه يمكن أن يقال إننا شاركنا في استعراض لترتيبات تم الاتفاق عليها في السابق طوال السنوات الثماني الماضية، أو ما يقارب ذلك، في الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

ولكن عندما يتعلق الأمر بمسألة التمديد المحتمل لحق النقض فما من شك في أن أهمية الوعد بإجراء استعراض في المستقبل أهمية نفسية بشكل أساسي. وكما نوه القاضي الألماني الموقر برونو سيما في تعليقه البارز حول ميثاق الأمم المتحدة، كانت فكرة الاستعراض عاملاً رئيسياً في التغلب على مقاومة العديد من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم لحق النقض في سان فرانسيسكو. وأنقل عن البروفيسور سيما قوله: "إن إمكانية عقد مؤتمر استعراضي في المستقبل المنظور، عندما تكون الأوراق قد أعيد تنظيمها، أعطتهم السلوى والأمل". حسناً، أعتقد أننا يمكن أن يُغفر لنا لأننا لسنا بهذه السذاجة مرة أخرى بعد ٥٦ عاماً.

لقد أعطانا مؤتمر قمة الألفية العام الماضي ولاية لتكثيف جهودنا لإنجاز إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه. وبالرغم من العقبة المستمرة التي يشكلها حق النقض

قانونياً. وحتى إصدار إعلان قانوني أحادي الطرف لا يمكن أن يغلب على مبدأ سيادة أحكام الميثاق، وفقاً للمادة ١٠٣.

لقد قلنا إن إصلاح المجلس صفقة شاملة تؤخذ في مجموعها. ولذلك يجب ألا نشجع على أي تقسيم مصطنع للمقترحات، مثل تأجيل مسألة حق النقض إلى مرحلة لاحقة والتركيز الآن على زيادة عدد الأعضاء وحدها. إن كلتا القضيتين مرتبطتان بشكل لا ينفصم ونرى من غير المقبول أن يتم عزل قضية تمثل هذه الأهمية، كقضية حق النقض التي يوجد عليها اتفاق عام، عن بقية القضايا التي تخص الإصلاح.

ولكن كيف يمكن اتخاذ قرار حول زيادة أعضاء هيئة ذات أهمية سياسية مثل مجلس الأمن بدون اتفاق مسبق على عملية صنع القرار في تلك الهيئة؟ ولهذا ينبغي أن نتذكر أن السبب الحقيقي للتأخير في الفريق العامل واضح. إن السبب في التأخير هو الأقلية المعوقة التي تعارض أي تقييد لحق النقض وليس الأغلبية العظمى من الدول التي تريد مجلس أمن أكثر ديمقراطية. وإن لم يكن هناك أعضاء معينون غير مستعدين للاعتراف بأنه لا يوجد مجال في الظروف التاريخية الراهنة لترتيبات يعود تاريخها إلى عام ١٩٤٥، أحشى أن الإصلاح سوف يستمر تأجيله.

نعتقد أن الغرض من الإصلاح هو السماح بمشاركة أكبر للدول الأعضاء. وسيكون أمراً ينطوي على مفارقة تاريخية إذا ضاعفنا في القرن الحادي والعشرين المزايا والتميزات التي لا يمكن تبريرها إلا في الظروف الاستثنائية للحرب العالمية الثانية. ولهذا السبب نرى أنه يجب ألا ندم تفاوتات الماضي بإدخال مقاعد دائمة جديدة على غرار طراز ١٩٤٥. وسوف يعني ذلك أننا سيكون لدينا أعضاء ليسوا بحاجة إلى انتخاب الجمعية العامة لهم لعضوية المجلس، أعضاء غير خاضعين للمساءلة أمام باقي الأعضاء، وأعضاء

إن حق النقض عُرف يتضارب مع مبدأ المساواة السيادية للدول. وهو يتعارض بشكل صارخ مع المبادئ الديمقراطية التي يشجعها المجلس بنفسه في تسوية المنازعات التي تعرض عليه. ويتضح من مناقشات عديدة أجريت خلال السنوات الماضية أن الأغلبية العظمى من الدول تريد إزالة حق النقض أو تقييده إلى الحد الأدنى تماماً. أقلية صغيرة جدا هي فقط التي تتمسك بالمواقف المتطرفة وترفض أي تعديل لحق النقض أياً كان. وهذه الأقلية نفسها تقول إن حق النقض نادراً ما استخدم منذ نهاية الحرب الباردة، وإن مسألة حق النقض ليست قضية هامة في هذه المرحلة من عملية الإصلاح، ولذلك يمكننا التعامل معها في وقت لاحق. لماذا توجد إذن مثل هذه المقاومة الهائلة لتغيير حق النقض إن لم تكن المسألة مهمة إلى هذا الحد.

من تجربتنا الحديثة في مجلس الأمن تعلمنا أنه بالرغم من أن حق النقض لم يستخدم كثيراً في السنوات الأخيرة فإن التهديد باستخدامه - ما يسمى بحق النقض في الجيب - كانت له تقريبا نفس الآثار السلبية لحق النقض نفسه. ويستخدم "حق النقض في الجيب" بشكل أكثر تكراراً مما يريد الأعضاء الدائمون الاعتراف به. وفي أكثر من مناسبة كان يتم إجهاض أو تأجيل التفاوض على مشروع قرار، أو تغيير نصه بدرجة كبيرة، بسبب مجرد التهديد بحق النقض.

بديهي أن الأرجنتين تعارض حق النقض معارضة جلية. ونعتقد أن من الضروري تقييد نطاقه كخطوة أولى نحو القضاء عليه نهائياً. وقد يكون التقييد المعقول لحق النقض في الوقت الحالي من خلال قصر استخدامه على قضايا الفصل السابع، وفي هذه الحالة سيتعين على الأعضاء الدائمين أن يفسروا للجمعية العامة أسباب استخدامهم لحق النقض. ومن رأينا أنه يجب وضع هذه القيود بإجراء تعديلات على الميثاق. والالتزام السياسي لا يمثّل ضماناً

ينبغي أن يبدأ المجلس بتطبيق هذا المبدأ على نفسه وأن يجارب قلة الديمقراطية لا في تكوينه فحسب بل في إجراءاته أيضاً.

للأرجنتين تقليد قديم في دعم إصلاح أساليب عمل المجلس. وفي عام ١٩٩٤ قمنا، مع نيوزيلندا، بتشجيع عملية إضفاء الطابع الرسمي على آلية التشاور بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠ اعتمد المجلس، على أساس مبادرة أرجنتينية وأثناء رئاسة الأرجنتين، مذكرة من رئيس المجلس (S/2000/155) أعطت الصفة الرسمية لاقتراح أرجنتيني بدعوة أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً إلى مراقبة مشاوراته غير الرسمية لفترة شهر قبل بدء مدة عضويتهم مباشرة.

ولن نسهب الآن أكثر من ذلك في الحديث عن أساليب عمل مجلس الأمن. فلقد سنحت لنا فرصة للتعبير عن رأينا في القضية قبل بضعة أيام، عندما تكلمنا حول تقرير مجلس الأمن. ولكني أود أن أ طرح النقاط التالية.

لقد ذكرت كل الوفود التي شاركت في ذلك النقاش بوضوح أنها لم تكن راضية عن تقرير المجلس. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهل ذلك، وإلا فإنه سيزيد من عزله عن بقية الأعضاء. ومما يثير الفضول أن ما من عضو دائم شارك في ذلك النقاش المثير جدا للاهتمام. ونريد أن نكرر أن التقرير يجب أن يكون مضمونياً وتحليلياً لا مجرد تجميع لوثائق سبق نشرها. وتقرير الأمين العام يمكن أن يقدم هنا إرشادات نافعة.

في الوقت ذاته، نود أن نعرب عن ارتياحنا لحقيقة أن المجلس ما فتئ ينتهج ممارسات أكثر شفافية في الآونة الأخيرة. لكن الطريق أمامنا ما زال طويلاً. ولهذا السبب نعتقد أن بداية الاتصالات غير الرسمية بين الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعنى بالتوثيق والإجراءات والفريق العامل

يتمتعون بمزايا حق النقض. إن الزيادة في عدد الأعضاء الدائمين سوف تسبب تفاقم حالات الخلل القائمة وسوف تتعارض مع حق كل عضو في أن ينتخب، وفي أن يُنتخب، للمشاركة في نظام الأمن الجماعي.

من الواضح بعد ثماني سنوات من النقاش أن الخلافات القائمة حول توسيع عضوية المجلس تتعلق بصفة رئيسية بزيادة فئة الأعضاء الدائمين. وما من شك في أن ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة حق النقض. وحتى الآن لم نستمع إلى أية مقترحات بزيادة الأعضاء الدائمين لا تتعارض مع المبادئ الديمقراطية التي يدعمها مقدمو المقترحات في أنظمتهم القانونية ومع المبادئ الديمقراطية التي يشجع عليها مجلس الأمن في تسوية الصراعات المعروضة عليه. وبصراحة، لا نستطيع أن نرى كيف يمكن لمجلس أمن أقل ديمقراطية أن يطالب بديمقراطية أكبر من بقية العالم.

ولهذا السبب، وبعد أن استمعنا إلى جميع المقترحات التي تم تقديمها في السنوات الثماني الماضية، وإذ نأخذ في الاعتبار الصعوبات الحالية في القوى المحركة للوضع الدولي الراهن، فإن الأرجنتين تؤيد زيادة فئة الأعضاء غير الدائمين فقط - أي الأعضاء المنتخبين. ومن رأينا أنه يجب أن يستمر انتخاب الأعضاء غير الدائمين وفقاً للمعايير التي تحددها الفقرة الأولى من المادة ٢٣ في الميثاق: إسهامهم في السلم والأمن الدوليين، ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل. ونعتقد أن تخصيص المقاعد الجديدة غير الدائمة التي ستنشأ عن إصلاح المجلس هو أمر يخص المجموعات الإقليمية. لقد سار هذا الإجراء على ما يرام في الماضي ويجب الحفاظ عليه.

وأياً كان الإصلاح الذي سيتم، يجب أن يركز على مبدأي الشفافية والديمقراطية. إن مجلس الأمن يطلب المزيد من الديمقراطية من أغلبية البلدان على جدول أعماله. ولذلك

٢٠٠٠، برئاسة السفير تشودري، سفير بنغلاديش، رئيس المجلس في ذلك الوقت، ومساهمة عضوين آخرين، سفير المملكة المتحدة، السير جيرمي غرينستوك، وسفير كولومبيا، السيد ألفونسو فالديفيسو، حيث أبلغونا بنوعية التدابير المتخذة في مجلس الأمن لتحقيق مزيد من الانفتاح والشفافية في إجراءات المجلس. ونحن نتفق تماما مع الرأي بأن اجتماعات الفريق العام، التي يشارك فيها أعضاء المجلس بتبادل الآراء والتفاعل مع أعضاء الفريق حول القضايا، يجب أن تستمر في المستقبل.

ونوافق أيضا على أن التقدم الذي أحرزه المجلس في مجال تعزيز شفافية أعماله وفعاليتها يجب مواصلته وتدعيمه. ونهجننا هو أن إصلاحات المجلس يجب أن تستند إلى عمليات واتجاهات تعبر عن الأنماط الجديدة المستقرة التي نشأت في عالم السياسة الدولية وليس إلى عمليات واتجاهات مؤقتة وعابرة.

إن موقف جمهورية بيلاروس من مسألة إصلاح مجلس الأمن جرى تعميمه كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة. وهو يشمل ثلاثة عناصر أساسية للعملية: عدد وتكوين عضوية مجلس الأمن، وعمليات صنع القرار، وأساليب عمله. وهذه مرتبطة ارتباطا عضويا، بطبيعة الحال، ونحن نسلم بأهمية جميع جوانب هذه العملية، ابتداء من أساليب عمل المجلس ومنها إلى الجهود المبذولة لزيادة الأعضاء، في المقام الأول، من خلال إزالة اختلال التوازن في التمثيل الإقليمي وتحقيق التوزيع الجغرافي العادل بالنسبة للمجموعات الإقليمية.

ونوافق أيضا على أننا بحاجة إلى تدوين تدريجي للقواعد الخاصة باستعمال حق النقض، مع ضرورة مراعاة السلطات المخولة للمجلس بموجب الميثاق، بما في ذلك، السلطات الممنوحة بموجب الفصل السابع. ومن الأمور

المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن سوف تسهم إسهاما إيجابيا في تحسين أساليب عمل المجلس.

لقد ذكرتنا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر جميعا، وبشكل وحشي ومؤلم إلى حد غير معتاد، بمدى أهمية وقوف المجتمع الدولي متحداً ومواجهته بحزم وفعالية التهديدات الجديدة التي ظهرت للسلم والأمن الدوليين. إن مجلس الأمن يقع على عاتقه دور أساسي في هذه المعركة.

لذلك يتحتم اليوم أكثر من أي وقت مضى، التخلي عن المواقف المتطرفة والامتيازات التي عفا عليها الزمن، والتي تتعارض مع تقدم التاريخ والعلاقات الدولية، وعلينا أن نجد، معا، حولا منطقية تستند إلى توافق الآراء. ونحن بحاجة إلى مجلس أمن يكون أكثر ملاءمة للقرن الحادي والعشرين منه للقرن التاسع عشر. أي أننا نحتاج إلى مجلس أمن أفضل تمثيلا وأكثر شفافية وخضوعا للمساءلة وديمقراطية وليس العكس بالتأكيد.

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يود وفد بيلاروس أن يبدأ بقول إنه، رغم صعوبة المهمة التي تواجهنا، حققت الجهود الإيجابية المبذولة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية بعض التقدم بالنسبة لمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته والمسائل الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

وبالرغم من أن النتائج لم تكن مدهشة، فإن عقد ما مجموعه ٢٠ جلسة، على مدى خمس دورات أتاح دراسة مسائل من قبيل أساليب عمل المجلس وشفافية أعماله وعملية صنع القرار داخل المجلس، بما في ذلك حق النقض وزيادة عدد أعضائه، وتضييق أوجه الخلاف بشأن هذه المسائل. كذلك استطعنا، من عدة نواح، توحيد آراء الدول حول هذه المسائل. ونرى أن من الابتكارات المفيدة، الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن في ١٣ حزيران/يونيه

عندما يساعد موقفنا ورؤيتنا وجهودنا المتواضعة للإفادة، في عملية صنع القرار.

لقد كانت جمهورية بيلاروس دائما مؤيدة لنظام مستقر للأمن الدولي. وكنا دائما من الدعاة النشطين لتحقيق هذا الهدف. ونرى أن مهمتنا الرئيسية تتمثل في تحقيق أوسع مجال ممكن للتعاون وأضيق مجال للتناحر. ونواصل تأييدنا للتوصية المقدمة من الفريق العامل في تقريره الجاري، بشأن استمرار ما تحقق من عمل وتقديم منذ الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن الفريق العامل سيواصل نشاطه في ظل إرشادكم الماهر، سيدي الرئيس، وعلى أساس ما لديكم من خبرة دبلوماسية ثرة وصفات مميزة. وسواصل العمل مستقبلا ببذل قصارى جهدنا لتقديم مساهمتنا في الجهود المشتركة لتنفيذ إصلاح مجلس الأمن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا).

السيد كاسترب (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): نجتمع

اليوم، مرة أخرى، لمناقشة الموضوع الهام، موضوع إصلاح مجلس الأمن، وتقييم عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

وأود، بداية، أن أشكر السيد هاري هولكيري، رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، الذي بذل حقا، بوصفه رئيسا للفريق العامل المفتوح باب العضوية، جهودا لا تكل من أجل تحقيق تقدم في سعينا إلى الهدف المشترك الذي يتمثل في جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وعدالة.

ونرحب، سيدي الرئيس، بما أبدىتموه من رغبة في رئاسة الفريق العامل، ونتمنى لكم كل توفيق في جهودكم للتعجيل بعملية الإصلاح. ونقدر اعترامكم المضى قدما في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، كما ذكرتم بشكل

البالغة الأهمية أيضا التوصل إلى توافق في الآراء حول هذه المسألة مع مراعاة رأي الأعضاء الدائمين الخمسة.

ويسرنا كذلك أن نشهد عددا من التغييرات المفيدة في أساليب عمل المجلس، منها زيادة عدد الجلسات المفتوحة، والإحاطات الإعلامية، والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، وممارسة السماح لغير الأعضاء في مجلس الأمن بالإدلاء ببيانات في المناقشات الاستطلاعية، ونظام الجلسات التفاعلية مع ممثلي الأمين العام، ومبعوثيه الخاصين، أو مع الأمين العام نفسه، وتوفير إمكانية توجيه أسئلة في الجلسات المعقودة بصيغة أسئلة وأجوبة، وإضفاء جو من المشاورات غير الرسمية على الاجتماعات المفتوحة التي تشمل غير الأعضاء في المجلس، وما إلى ذلك، بصورة عامة.

وترحب بيلاروس بالتدابير الإضافية التي تسمح للبلدان غير الأعضاء في المجلس بالمشاركة بنشاط أكبر في مناقشة أهم المسائل، سواء في مرحلة المناقشة أو في مرحلة صنع القرار.

ومن المهم، في رأينا، ألا نقصر مناقشة أكثر المسائل إلحاحا على أعضاء المجلس. بل يجب أن نناقشها في محفل أوسع نطاقا، يكون مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء، كما حدث، مثلا، في هذه القاعة، عندما ناقشنا تدابير القضاء على الإرهاب الدولي وغير ذلك من المسائل الملحة.

وعندما نشارك في الجلسات المفتوحة لمجلس الأمن ونعرض رأي بيلاروس في هذه المسائل، نحاول، في سياق المناقشة، بما في ذلك المناقشات الاستطلاعية، الإعراب عن رؤيتنا لأسباب نشأة المشاكل وكيفية التصدي لها، أسوة بما تفعله الدول الأعضاء الأخرى التي تعرض مواقفها بنشاط. ويهمننا كذلك المشاركة في السعي الجماعي إلى إيجاد سبل لحل حالات الأزمات، حيثما أمكن ذلك. ونشعر بسرور

وتزداد مصداقية قرارات مجلس الأمن عندما تستطيع تلك البلدان الاجتماع رسمياً مع أعضاء مجلس الأمن، على قدم المساواة، لإجراء تبادل مفتوح للآراء والإعراب عن شواغلها الخاصة، والإسهام بخبراتها ومقترحاتها.

لقد أتت بعض هذه التطورات الإيجابية في أساليب عمل المجلس، في الواقع، عقب اقتراحات تقدمنا بها لتحقيق مزيد من الشفافية في عمل المجلس. ونحن، إذ نرحب بهذه التطورات، نود أن نرى مزيداً من التقدم، في حالات معينة منها، على سبيل المثال، البعثات المخصصة التي يوفدها مجلس الأمن إلى مناطق الأزمات. فتقدم معلومات لاحقة إلى الأعضاء، بصورة عامة، عما توصلت إليه تلك البعثات، وتعميم تقرير خطي كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة، وعقد جلسة لمناقشة النتائج التي توصلت إليها البعثة، بمشاركة غير الأعضاء في المناقشة بشكل نشط، سيكون خطوة أخرى نحو زيادة شفافية أعمال مجلس الأمن.

وفيما يتصل بالمهمة الرئيسية للفريق العامل المفتوح باب العضوية، أود أن أعلن أننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن التوصل إلى حل للمسألة ذات الأهمية والمتمثلة في التمثيل العادل وزيادة أعضاء مجلس الأمن والمسائل المتصلة بذلك مثل حق النقض.

ولذلك، أكرر مقترحات الإصلاح المقدمة منا تحت عنوان التمثيل، والخضوع للمساءلة، وإضفاء الطابع الديمقراطي، والشفافية. فنحن بحاجة إلى مجلس أكثر تمثيلاً، وبالتالي إلى زيادة في عدد المقاعد من الفئتين. ونحن بحاجة إلى مجلس خاضع للمساءلة بدرجة أكبر، وبالتالي إلى عملية مراجعة. ونحن بحاجة إلى إصلاح فيما يتصل بحق النقض لجعل المجلس أكثر ديمقراطية. وأخيراً نحتاج إلى مزيد من الإصلاح في أساليب العمل ليصبح المجلس أكثر شفافية.

مناسب، بهدف تحويل مجلس الأمن إلى جهاز أكثر تمثيلاً واتساماً بالشفافية والفعالية. ونقف على استعداد لدعمكم في هذا المسعى.

لقد أحقق الفريق العامل المفتوح باب العضوية، خلال ٨ سنوات من المداولات في التوصل إلى توافق في الآراء حول مجموعة شاملة من الإصلاحات. وقد شاهدنا، مع ذلك بعض التغيرات القليلة، التي نرحب بها، في أساليب عمل مجلس الأمن، والتي أدت إلى زيادة الشفافية إلى حد ما، وإلى شيء من الانفتاح الإضافي من جانب المجلس نحو العضوية الأعرض.

وعقدت جلسات رسمية علنية وسرية بتواتر أكبر. ووفقاً لتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، هذا العام، عقدت ١٧٣ جلسة رسمية مقابل ١٨٥ جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وبعد السماح لغير الأعضاء في المجلس بالمشاركة في الجلسات، حيثما كان ذلك ممكناً، من العوامل الهامة لزيادة قبول أعمال المجلس وقدراته.

وتقوم رئاسة مجلس الأمن، على أساس منتظم، بإحاطة غير الأعضاء في المجلس علماً بما يجري في مداولات المجلس بعد رفعها مباشرة. وقد أصبحت جلسات الإحاطة الإعلامية هذه ممارسة مستقرة. ونحن نشجع جميع رئاسات المجلس المقبلة على الاستمرار على هذا النهج.

بالإضافة إلى ذلك، عقد مجلس الأمن عدة جلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات، اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠٠١. وهذه الجلسات التي أعقبها مؤخراً صدور تقرير موجز من إعداد رئيس مجلس الأمن، تعتبر خطوة هامة في سبيل تنفيذ القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١). ونحن نؤيد هذه الممارسة بشدة. ونعرف أيضاً أنه ما زال هناك مجالاً للتحسين فالبلدان المساهمة بقوات تعتبر مشاركتها أساسية تماماً في أي جهد من جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام،

الفريق العامل يوفر أساسا مفيدا جدا في هذا الصدد. وقد تم الآن تقديم جميع الاقتراحات.

وقد أتاح لنا إيجاز وتوحيد مختلف مقترحات الإصلاح الشروع في إصلاح مُجدد لمجلس الأمن، في نهاية الأمر. ونحن على استعداد، في أي وقت، لإعداد وتقديم مقترحات للإصلاح، بالتعاون مع رئيس الجمعية العامة ورئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، حتى يتسنى تنفيذ الواجبات والمقاصد الواردة في إعلان الألفية.

لقد تعلمنا في الأسابيع الأخيرة، على نحو محزن، أن عالم اليوم يحمل من الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين أكثر مما كان معظمنا يسلم به قبل بضعة أسابيع فقط. وتحتل الأمم المتحدة موقعا فريدا لمواجهة هذا التحدي. ومن شأن التحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين أن تؤثر في أهمية العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة و مجلس الأمن ووثيقة صلتهما بالموضوع.

لقد تصرف مجلس الأمن باتخاذ القرارات ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بسرعة وأظهر تصميمه على الوفاء بمسؤولياته.

ولقد شهدنا في سياق هذه العملية تطورا جديدا في عمل المجلس ألا وهو: إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، التي ليست كسابقاتها من لجان مجلس الأمن، لجنة من لجان الأجزاء، وإنما هي لجنة تعتمد على التعاون والمساعدة في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ولقد أكد رئيس اللجنة المنشأة حديثا لمكافحة الإرهاب مرارا أنه، لدى قيامه بالوفاء بولاية اللجنة، سيعمل في تعاون وثيق مع الدول الأعضاء. وأعلن أن الشفافية والانفتاح سيكونان من الملامح الرئيسية للجنة مكافحة الإرهاب. وإنما نؤيد هذا النهج تأييدا تاما. فهو النهج الوحيد الذي سيفضي إلى التنفيذ الفعال لقراري مجلس الأمن

ونرحب بالمبادرة التي تقدم بها السفير هولكيري، بوصفه رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، بطلب المساعدة من الدول الأعضاء في البحث عن أفضل السبل لتنفيذ ولاية إعلان الألفية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

ويجب أن يدرك الجميع أن إعلان الألفية يعبر عن العزم السياسي للدول الأعضاء على تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن. ولدى تلخيص الردود الواردة من وزراء الخارجية، أشار السفير هولكيري إلى أن هناك اعترافا عاما بأن المجلس يلزم أن يعبر عن حقائق القرن الحادي والعشرين لكي يخدم السلام والأمن بشكل أفضل. ونحن نشارك السفير هولكيري في تقييمه أن المسألة الحاسمة، في الوقت الحالي، هي كيفية الوفاء بولاية القمة، والمضي قدما، بعد ثماني سنوات من المناقشات، إلى مرحلة المفاوضات. والسؤال المطروح هنا هو، كيف نتقدم في هذا الاتجاه؟

لقد أبرز السيد هاري هولكيري عدة مقترحات تلقاها من الدول الأعضاء. الاقتراح الأول هو نقل المناقشة إلى مستوى سياسي أعلى، في شكل دورة استثنائية أو اجتماع رفيع المستوى، لإبداء الإرادة السياسية الكافية للتوصل إلى اتفاق عام بشأن الإصلاح. والاقتراح الثاني يتمثل في الإبقاء على الهدف العام للإصلاح الشامل لمجلس الأمن، مع التقدم خطوة خطوة، كما حدث في سياق إصلاح الجمعية العامة.

ونعتقد أن نهج الخطوة خطوة قد لا يؤدي إلى إصلاح جدي، حقيقة، عند تطبيقه على التمثيل في المجلس، مع أنه مفيد بالنسبة لإصلاح أساليب عمل المجلس.

ونرى أن الخطوة القادمة يمكن أن تكون وضع نماذج بديلة للإصلاح على أساس المواقف المختلفة التي أعربت عنها الدول الأعضاء. ونجد أن المرفق الثالث عشر من تقرير

المشترك والقوة الدافعة الرئيسية وراء جهودنا الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن.

لقد بدأت هذه الدورة للجمعية العامة في وقت تواجه فيه المنظمة تحدياً لم يسبق له مثيل. وفي الأوقات الحرجة كهذه، مطلوب من الأمم المتحدة، ومن مجلس الأمن بصفة خاصة، أن يمارسا مسؤولياتهما ممارسة كاملة. وإن الأخطار الأمنية الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي تبرز مرة أخرى أن العالم مختلف اليوم تماماً عما كان عليه قبل ٥٦ عاماً. وهذا ما يجعل قضية إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن أكثر وضوحاً، لجعله أكثر تمثيلاً وفعالية ومشروعية.

وينبغي جعل مجلس الأمن أكثر خضوعاً للمساءلة أمام عموم الأعضاء، وينبغي أن تتيح أساليب عمله مزيداً من الشفافية والمشاركة، ويجب تعديل تكوينه بحيث يعبر عن الحقائق السياسية الراهنة بطريقة أفضل ويبرز الدور المعزز للبلدان النامية في الشؤون العالمية. لذلك، فإن أي صفقة ذات مغزى للإصلاح، يجب أن تشمل بالضرورة توسيع عضوية المجلس وتحسين أساليب عمله.

إن موقفنا من هذه المسألة معروف جيداً. وبإيجاز، تؤيد البرازيل زيادة أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين، بزيادة عدد الأعضاء الإجمالي إلى منتصف العشرينات. ونعقد بأن التمثيل العادل في المجلس لن يتحقق إن لم تخصص المقاعد الدائمة الجديدة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء.

ومن الضروري تقليص حق النقض تمهيداً لإلغائه. وينبغي كخطوة أولى، أن يقتصر حق النقض على المسائل التي يتناولها الفصل السابع من الميثاق. وإننا لا نزال نعتقد بأن التمثيل العادل في مجلس الأمن يقتضي ألا يكون هناك أي تمييز بين الأعضاء الدائمين الجدد والأعضاء الدائمين

الأخيرة بشأن الإرهاب. ونود أن نرى الشفافية والانفتاح من المبادئ التوجيهية لعمل المجلس بوجه عام

ولا يزال تكوين مجلس الأمن انعكاساً لزمناً كان فيه النظام السياسي الدولي يختلف عما هو عليه اليوم. وإن هناك حاجة إلى إنشاء تحالفات أوسع ويتعين تعزيز المنتديات المتعددة الأطراف، ولا سيما إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية، وأولها مجلس الأمن. ولا يزال اقتراحنا المتعلق بالإصلاح مطروحاً، ونحن على استعداد للتعاون مع الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاق يعبر عن الحقائق السائدة اليوم ويمكن الأمم المتحدة وهيئاتها من القيام بمسؤولياتها المتزايدة.

وعلى أن نحول الإرادة السياسية التي تم التعبير عنها في إعلان الألفية إلى نهج بناء لإصلاح مجلس الأمن. ختاماً، أود أن أقتبس من الخطاب الختامي الذي ألقاه رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، الذي ذكر في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أنه "ليس بوسع الأمم المتحدة أن تتحمل نتائج فشلها في إصلاح مجلس الأمن". وليس بوسعي أن أزيد على ذلك.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ بشكر رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، هاري هولكيري، فضلاً عن السفير دي سارام، سفير سري لانكا، والسفير إنغولفسون، سفير أيسلندا، لما قاموا به من جهد في توجيه مناقشاتنا بشأن هذا البند خلال السنة الماضية.

وأود أن أتعهد بإبداء تعاوننا الكامل، من خلالكم سيدي، إلى رئيس هذه الجمعية، عندما يتولى، من بين العديد من مسؤولياته الهامة، مسؤولية توجيهنا في الاضطلاع بهذه المهمة.

من المهم للغاية اعتبار مجلس الأمن هيئة تتمتع بمشروعية وسلطة لا شك فيها. وهذا في الواقع، هو الأساس

والمسألة الثانية المستعصية على توافق الآراء تتعلق بضرورة تحسين الطريقة التي يتفاعل بها مجلس الأمن مع الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى للمنظمة. وإن المناقشة التي أجريت مؤخرا حول تقرير مجلس الأمن كانت مستنيرة في هذا الصدد. ولضرورة الإيجاز، لن أكرر هنا التعليقات والاقتراحات التي تقدم بها وفدي فيما يتعلق بشكل ومحتوى التقرير. واسمحوا لي مع ذلك، أنؤكد النقطة المتعلقة بضرورة جعل التفاعل بين المجلس والجمعية العامة أكثر مرونة وعدم قصره على مناقشة للتقرير السنوي تستغرق يوما واحدا فقط.

وإننا نعتبر، على سبيل المثال، أن هناك أرضا خصبة بالنسبة للمجلس لكي يقدم تقارير خاصة تحليلية ومركزة بشأن مجموعة متنوعة من المسائل، كحماية المدنيين وبناء السلام والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات، والصعوبات التي تواجه في تنفيذ نظم الجزاءات والجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي. كما نعتقد بأنه ينبغي أن يخضع مجلس الأمن لمزيد من المساءلة المالية انطلاقا من كون العضوية العامة لها الحق في الحصول على المزيد من المعلومات وفي الوقت المناسب عن الآثار التي تترتب في الميزانية على القرارات التي يتخذها المجلس.

لقد طالب مؤتمر قمة الألفية وبالحاح بتجديد الجهود الرامية إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بكل جوانبه. واتخذ الرئيس السابق للجمعية العامة مبادرة حسنة التوقيت هي التشاور مع وزراء خارجية الدول الأعضاء جميعا بشأن الوسائل العملية لدفع هذا التحرك قدما، وتنفيذ ولاية مؤتمر قمة الألفية. ونحن نشاركه تقييمه بأنه بينما أحرز بعض التقدم في أساليب عمل المجلس فإن القضايا الأساسية لا تزال مطروحة للمناقشة.

المحاليين. هذه هي آراء البرازيل بشأن المجموعة الأولى من المسائل.

أما فيما يتعلق بالمجموعة الثانية من المسائل، فإننا نشيد بالاتجاه المتزايد في مجلس الأمن نحو المزيد من الشفافية والشمول في إجراءاته. فالجلسات السرية والإحاطات الإعلامية العلنية والمناقشات المفتوحة وممارسات الإحاطات الإعلامية اليومية تساعد على جعل أعمال المجلس أقرب إلى عموم الأعضاء. وإننا نرحب بممارسة عقد الجلسات التلخيصية ونعتقد بأنه ينبغي أن تكون بمثابة فرصة، لا سيما بالنسبة لرئيس المجلس الذي انتهت فترة رئاسته، لإجراء تقييم شخصي للعمل المنجز.

وبالرغم من هذه الإنجازات الإيجابية، هناك مسألتان تعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأنهما فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس. الأولى تتصل بضرورة قيام المجلس بإجراء قدر أكبر من أعماله في جلسات علنية. فلا يزال المجلس يجري معظم أعماله في مشاورات غير رسمية مغلقة. إننا جميعا نسلم بأن الجلسات "السرية" ضرورية ومفيدة. بيد أن القرارات الفعلية تتخذ في معظم الأحيان أثناء المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته. وفي هذه الحالات، فإنه لا يمكن أن تعامل المشاورات غير الرسمية على أنها جلسات "غير موجودة" للمجلس، فتحجب أو تقفل تماما عن عموم الأعضاء.

ونؤمن بأن المشاورات غير الرسمية ينبغي أن تعامل معاملة الجلسات السرية للمجلس. وإلا، فإنه ينبغي إضفاء الصفة المؤسسية عليها بشكل أو بآخر لكفالة تسجيل محاضر مناسبة للقرارات والحيولة دون الالتفاف على المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق في أعمال المجلس، مما يتيح للدول المتأثرة إمكانية الاتصال والمشاركة على نحو مناسب.

المعلقة. ونحن على ثقة بأن قيادتكم، السيد الرئيس، وشعوركم العميق بالدبلوماسية سيمكننا من السير قدما نحو الهدف المشترك للدول الأعضاء جميعها. ويمكنكم أن تطمئنوا إلى تعاوننا الكامل.

السيد بالسترا (سان مارينو) (تكلم بالانكليزية):

أود في البداية أن انضم إلى المتكلمين قبلي في توجيه الشكر إلى الرئيس هولكيري وإلى الرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية، السفيرين انغولفسن ودي سارام للعمل الرائع الذي أدياه في هذا العام المنصرم. وإني لواتق بأن الدورة القادمة للمفاوضات بالترئاسة البارعة للرئيس الحالي ستكون مثمرة للغاية.

سأتوخى الإيجاز والطابع العملي وسأمتنع عن تكرار المواقف التي سبق الإعراب عنها. ففي بعض البيانات السالفة استمعنا إلى شكاوى من بعض الوفود من أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية لم يحقق نتائج لآن رغم انقضاء ثماني سنوات على عمله المكثف. وهنا تكمن شكاوى ضمنية أرى أنها موجهة إلى مجموعة بلدان كل خطتها هو معارضة طرائق وأحكام لإصلاح مجلس الأمن اقترحتها والتمستها مجموعة أخرى من البلدان. وبعبارة أخرى فإننا لم نتوصل إلى نتائج لسبب بسيط هو أن اتخذنا الآن لقرار بشأن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن يعد سابقا لأوانه ومتسرعا. ولا يمكن أن يعزى عدم التوصل إلى نتائج في مجال إصلاح مجلس الأمن إلى مجموعة بلدان دون غيرها، بل نحن نتقاسم سوء نية مشتركة عن ذلك.

موقف بلدي معروف تماما: نحن نؤيد زيادة المقاعد غير الدائمة فقط. والتوسع في مزايا الأعضاء الدائمين لتشمل بلدانا أخرى إنما يعني إيجاد تفاوتات إضافية ومزيد من التمييز. ثم إنه يقيد سلطة الجمعية العامة في انتخاب المرشحين الذين تفضلهم على أساس إسهام كل بلد في

وعمضي ثماني سنوات على المناقشات المستمرة يمكن أن نشعر جميعا بالإحباط إزاء بطء التقدم في مبادرات الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وإذ نناقش هذا التحدي من جديد فإننا لا يسعنا الاشتراك في جولة أخرى من المناقشات العامة. فقد فرغنا من تحديد القضايا. ونوقشت بالكامل، وأصبحنا نعرف أين تكمن الصعوبات.

وقد حددت الجمعية العامة بحق في قرارها ٣٠/٥٣

معايير عالية جدا للقرارات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وعلينا الآن أن نبدأ تمهيد السبيل لما ينطوي عليه تنفيذها من قرارات سياسية. وقد أصبح من المحتم أننا سوف نحتاج في نقطة معينة لاختبار المقترحات والأفكار التي يمكن أن تفي بالمتطلبات التي حددتها الجمعية العامة. ونظل في هذا السياق مقتنعين بأن مناقشاتنا على مدى السنوات الثماني المنصرمة أثبتت وجود تأييد كبير لتوسيع عضوية مجلس الأمن بفئتي عضويته، ولتخصيص مقاعد دائمة جديدة للبلدان المتقدمة النمو والنامية، وللتحرك صوب الإلغاء التدريجي لحق النقض.

وقد لخص الرئيس هولكيري في ملاحظاته في الجلسة الختامية للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة الردود التي وردت من وزراء خارجيتنا بشأن السبل الممكنة للتقدم بهذه العملية. وكان أحد الاقتراحات التي التقطها السيد هولكيري هو أن الحكومات قد ترغب في الاقتراب من هذا الهدف المشترك بالتدرج. ونحن نرى أن هذا هو بالتحديد ما فعلناه حين فصلنا، على سبيل المثال، في قضية الأغلبية اللازمة للقرارات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. والخطوة المنطقية التالية هي التوصل إلى اتفاق على حجم المجلس بعد الإصلاح ونبدأ من ثم في وضع اللبنة حتى يمكن تصميم رزمة إصلاح شاملة في المستقبل المنظور.

وتظل البرازيل، بدورها، ملتزمة بمواصلة العمل البناء مع كل الوفود في السعي إلى التوصل إلى حل لهذه القضايا

الفريق العامل في المستقبل لأن الفريق كان، ولا بد أن يظل - المحفل الوحيد لمناقشة هذه القضية الهامة.

السيد استيفيز لوبيز (غواتيمالا) (تكلم بالأسبانية):

إن مناقشتنا في الأوقات العادية لإصلاح مجلس الأمن ما هي إلا إعادة سرد رواية قديمة، على حد قول الكاتب الكولومبي الكبير غرييل غارسيا ماركيز. فكل من تابعوا مناقشاتنا لهذا الموضوع، الذي يظهر للمرة الثامنة في جدول أعمالنا السنوي، يعرفون سلفا ما سيقوله كل متكلم في هذه المسألة. وسنؤكد مرة أخرى أن الخلافات بيننا شديدة حتى أنها ببساطة تشل أي مسعى. ولهذا السبب يتنبأ جميع دهاة المراقبين في منظماتنا بأن إصلاح مجلس الأمن مهمة تستغرق سنوات إن لم نقل عقوداً. وقد ثبتت إلى الآن صحة ما يقوله أولئك المراقبون. وفي ضوء رفض بعض الدول تغيير الوضع القائم بسبب الميزات التي يتيحها لهذه الدول، وحيث أن التوفيق بين مواقف متعارضة كثيرة مهمة ضخمة، فإن الجمود يسود ولا يحدث شيء.

ومع ذلك، هذه ليست أوقات عادية. إذ أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر لم تصدم ضمائرنا وكرامتنا الجماعية فحسب، بل مثلت تحدياً للأمم المتحدة. وقد ارتقت المنظمة في بعض النواحي إلى مستوى الأحداث. ولا أشير كثيراً إلى السرعة التي استجاب بها مجلس الأمن والجمعية العامة بقرار كل منهما خلال ٢٤ ساعة، رغم أنه يجب التنويه بذلك أيضاً، فأرى أنه من الأهم أن هذه الأحداث تلتها استجابات بموجب الترتيبات متعددة الأطراف وميثاق الأمم المتحدة، بدلا من الاستجابات الانفرادية التي تتخطى الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، فإن تعدد الأطراف تفوق على الانفرادية، على الأقل في البداية، ونعتقد أن هذه نتيجة إيجابية من ناحية المبدأ.

أعمال المنظمة. ويصبح هذا التقييد لسلطات الجمعية العامة أوضح وأشد إذا راعينا أن ٨١ بلداً - أقل قليلاً من نصف أعضاء الأمم المتحدة كافة - لم يكونوا في يوم من الأيام عضواً في مجلس الأمن، وأن الإسهام الوحيد الذي يمكنهم تقديمه في عمل المجلس هو الانتخاب الديمقراطي لممثليهم في ذلك الجهاز.

ووفدي مقتنع بأن الزيادة الوحيدة الممكنة في الوقت الحاضر هي في فئة الأعضاء غير الدائمين. والإصرار على تعطيل هذا النوع من الزيادة يتعارض ومصالح بلدان كثيرة تنتمي إلى كل المناطق الجغرافية وكان من الممكن أن تتاح لها الفرصة خلال السنوات الثماني الماضية للمشاركة بنشاط في مجلس الأمن الموسع بصفتها أعضاء غير دائمين.

وإذا أريد فتح باب المناقشة في الفريق العامل بشأن مسألة زيادة عدد أعضاء الفئة الدائمة، فإن سان مارينو ترى أن جوهر الزيادة يكمن في مسألة حق النقض - أي امتداده ليشمل أعضاء دائمين جدد، وتقييده في مجال التطبيق واحتمال تقليصه. وسيتعين علينا أيضاً أن نواجه مسألة التناسب بين الحقوق والواجبات للأعضاء الدائمين الجدد، وأن نعود إلى مسألة المعايير التي تطبق لدى اختيارهم. وتحديد تلك النقاط أمر حيوي لإجراء إصلاح منصف وديمقراطي.

وعلى أي حال، وكما ذكرت وفود أخرى من قبل، لم تكن السنوات الثماني الماضية عقيمة. فيمكننا أن نكتشف بوضوح ما طرأ من تحسينات على أساليب العمل وعلى الإجراءات في مجلس الأمن - وهي تحسينات لا بد أن نعزوها بالتأكيد إلى أنشطة الفريق العامل.

ولسوف تواصل جمهورية سان مارينو متابعة هذا الموضوع ببالغ الاهتمام وستؤدي دوراً نشطاً في المناقشة في

وللمملكة المتحدة بوصفه رئيساً للجنة التي أنشئت بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تشكل خطوة إيجابية. فهي تفتح قناة للاتصالات المتبادلة بين كل من الجهازين. وهذا تطور صحي بارز. ومع ذلك، هناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به.

وثانياً، يجب أن نبذل الثقافة التي تأصلت في المنظمة، وهي أن إصلاح مجلس الأمن مهمة صعبة يحسن ألا نحاول حتى الاضطلاع بها. ولكننا، من ناحية أخرى، نؤمن بالقول المأثور "إذا صدقت العزيمة استحالت الهزيمة". والأعضاء الدائمون هم الذين يجب أن يكونوا أول من يبذل هذه الثقافة، حيث يجب أن يكونوا أكثر المهتمين بضمان تقبل عموم الأعضاء لقرارات مجلس الأمن.

وليس هذا مكان شرح مقترحات محددة بشأن مختلف المعايير التي تنظم مناقشاتنا التي طال أمدها في هذا الصدد. ومع ذلك، من الواضح أن عملية صنع القرار في المجلس يجب أن تجسد الواقع. ويفضي هذا إلى نمط من التصويت ذي الثقل، الذي قد يتضمن - رضينا أم لم نرض - إعطاء البلدان ذات النفوذ الأكبر القدرة على وقف القرارات التي لا توافق عليها. ومع ذلك، من الواضح بنفس القدر أنه نظراً لخطورة الظروف فقد آن الأوان لإعادة النظر في تشكيل المجلس لكي يصبح أفضل تمثيلاً وأكثر شفافية وتعرضاً للمساءلة.

ولهذا، فلنتخل عن حوار البكم والصم الذي نمارسه، ونبذل جهداً يرمي إلى معالجة إصلاح مجلس الأمن بالأسلوب الجاد والملتزم الذي تحتمه الظروف الراهنة، والذي أوصانا باتباعه رؤساء دولنا في إعلان الألفية. والواقع أن ذلك سيكون صعباً، ولكنه لن يكون من المستحيل على الإطلاق. لنضطلع به. فمستقبل الأمم المتحدة يعتمد عليه.

ومع ذلك، فعلى صعيد آخر، تكشف هذه الأحداث عن أوجه النقص الرئيسية في نظم حكوماتنا، وبخاصة فيما يتعلق بالروابط بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والدور الذي يجب أن يضطلع به كل منها. وفي هذا الصدد، نذكر أننا عندما نظرنا في تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة قبل أسبوعين فقط، استمعنا إلى كثير من الوفود وهي تأسف للفجوة الواسعة التي تفصل بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة. ويبدو أن مجلس الأمن يشعر أنه ليست هناك حاجة إلى مساءلته من جانب الجمعية العامة، حتى في أكثر صيغة رسمية لها. ومع ذلك، اتخذ مجلس الأمن في نفس الوقت قراراً بعيد المدى - وأشار بطبيعة الحال إلى القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يتضمن واجبات تلزم جميع الدول الأعضاء. فكيف نوفق بين هاتين الحقيقتين؟ كيف نضمن أن تمثل جميع الدول الأعضاء لهذا القرار عن طريق إقناعها به بدلاً من إجبارها على ذلك؟ وبعبارة أخرى، كيف يمكننا أن نضفي قدراً أكبر من الشرعية على تصرفات مجلس الأمن عند اتخاذ هذه القرارات بعيدة المدى؟

ونعلم الإجابات العامة على هذه الأسئلة. إننا بحاجة إلى مجلس أكثر تمثيلاً يجسد عالم اليوم. بدلاً من عالم عام ١٩٤٥، مجلس يتصرف بشفافية أكثر ويتعرض لمساءلة أكبر وعلى استعداد لإحاطة عموم الدول الأعضاء علماً - على الأقل - بما يجري، فهو يعمل بالنيابة عنها. ومع ذلك، بعد ١١ أيلول/سبتمبر، اكتسبت هذه المفاهيم معنى جديداً تماماً. فقد أصبحت من الأمور الحتمية للحكم السديد لهذه المنظمة.

وهناك نمطان من القرارات التي يمكن أن تتخذ لكي تتحرك في ذلك الاتجاه. أولاً، يجب شق طرق أكثر للاتصالات بين مجلس الأمن والجمعية العامة. ويمكن أن نقول نفس الشيء عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والواقع أن عملية المشاورات التي بدأها الممثل الدائم

وهذا يوضح صعوبة مهمتنا وأهمية المصالح المتضمنة. ومع ذلك، يجب ألا تتسبب هذه الحقيقة في إحباطنا. ولتذكر أنه قد استغرق الكثير من الوقت للتوصل إلى إصلاح عام ١٩٦٥، الذي أنشأ - في الواقع - التشكيل الحالي للمجلس. والولاية التي أنشطتها الجمعية العامة بالفريق العامل ولاية واضحة، وهي التوصل إلى اتفاق عام بمنح الشرعية والمصادقية لممارسة الإصلاح. ولهذا، نعتقد أنه يمكن التغلب على المأزق الحالي الذي يمر به الفريق العامل إذا أظهر جميع الأطراف قدرا أكبر من المرونة. وفي الواقع أن ما لا يقبله وفد بلادي ومعظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على ما أعتقد، أن يظل الوضع في هذه القضية على ما هو عليه. ونرجو رجاء مخلصا أن يعمل الفريق في العام القادم على التوصل إلى هذه الأهداف بعزم أكبر وأن يتخذ نهجا يتجه صوب تحقيق النتائج.

أود أن أكرر من جديد، وبإيجاز شديد، موقف أوكرانيا من بعض المسائل الأساسية في هذا الصدد. أول هذه المسائل وأهمها، هي أن يقوم الإصلاح على الامتثال الصارم للمبادئ والمعايير الواردة في الميثاق. وترى أوكرانيا أن مجلس أمن موسعا ينبغي أن يضم ما بين ٢٤ إلى ٢٦ مقعدا. وينبغي أن ويجب أن يزيد عدد الأعضاء في كل من فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وقد أكد بلدي مرارا وتكرارا على أن تلك البلدان التي لديها القدرة على الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية والاستعداد لذلك - بما فيها المسؤولية المالية - على صون السلم والأمن الدوليين، والتي تتمتع بالسلطة والدعم على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ينبغي لها أن تحظى بمركز الأعضاء الدائمين.

وفي هذا السياق، فإننا نسلم باستعداد ألمانيا واليابان للاضطلاع بمسؤوليات الأعضاء الدائمين. ومن ثم فإن المجلس الموسع سيعبر على نحو أفضل عن المشهد الدولي المتغير سياسيا واقتصاديا من خلال إضافة مقاعد جديدة في فئتي

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أعرب عن تقديرنا للمساهمة البناءة في قضايا إصلاح مجلس الأمن التي أسهم بها السيد هاري هولكيري، ممثل فنلندا وسلف السيد هان، بوصفه رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ومن جانب نائبي الرئيس، السفيرين إنغولسن، ممثل أيسلندا ودي سارام، ممثل سري لانكا لعملهما الممتاز في الفريق العامل وإرشادهما له في الدورة الماضية. وأود أن أعرب عن امتناننا لهم كذلك لإعداد تقرير الفريق العامل.

وتعتقد أوكرانيا اعتقادا راسخا أن إصلاح مجلس الأمن لا يزال من أكثر القضايا الأساسية والملحة في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد أكد من جديد رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية التزامهم ببذل قصارى جهدهم لجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لتحقيق عالم يسوده السلام والعدالة والرخاء. وفي هذا الصدد، أكدوا بصفة خاصة على تصميمهم على تكثيف جهودهم بغية التوصل إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن.

ويتضح أكثر فأكثر أن المجلس - بوصفه هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المنوطة بالمسؤولية التي لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين - يجب أن يوفر لعمله قدرات الجديد من القدرات ومن وجهات النظر لمواجهة تحديات القرن الجديد. وفي نفس الوقت، تتشاطر أوكرانيا خيبة الأمل إزاء التقدم الضئيل الذي أحرز فيما يتعلق بالإصلاح، رغم الجهود المتواصلة والدؤوبة لأغلبية الدول الأعضاء. ورغم أنه قد سجلت أثناء الدورة التي عقدت مؤخرا بعض اتفاقات مؤقتة بشأن عدد من القضايا التي تتناول طرق عمل مجلس الأمن بصفة خاصة، مما يؤسف له أن الفريق لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق على قضايا موضوعية بشأن إصلاح المجلس.

وأخيراً، فإننا واثقون تماماً من أن الفريق العامل سيواصل التماس السبل لدفع عملنا نحو إصلاح المجلس إلى الأمام في ظل القيادة المقتردة لرئيس الجمعية العامة. وفي اعتقادنا أن الرئيس سوف يضيف دينامية مجددة على أنشطته، وبإمكانه أن يعول على دعم وفدي التام وتعاونيه في ذلك المسعى.

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):
يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال وهي - أيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج وبلدي فنلندا.

لقد أثرت الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر تأثيراً شديداً على إحساسنا بالأمن سواء كدول أعضاء أو كأفراد. فكانت عدواناً وحشياً على مجتمعاتنا الديمقراطية المنفتحة التي تتسم بالتسامح وتعدد الثقافات. وما بين عشية وضحاها اتسم الخوف وانعدام الأمن بالعمولة. وقد أبدى مجلس الأمن، وهو الجهاز المسؤول أساساً عن صون السلم والأمن الدوليين، عزمًا واتحاداً في أعقاب الهجمات. وسرعان ما جمعت الأمم المتحدة على نحو فريد أوسع تحالف ممكن لمحاربة الإرهاب. ومن المأمول أن يساعدنا هذا الإحساس بالوحدة أيضاً على إيجاد حقبة جديدة من التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات أخرى أيضاً، بما في ذلك إصلاح الأمم المتحدة.

وجائزة نوبل للسلام التي منحت للأمم المتحدة وأمينها العام تعطي المنظمة الاعتراف الذي تستحقه لما تبذله من جهود في سبيل إيجاد عالم أفضل وأكثر أمناً. وهي توظف الآمال في الوقت ذاته، في أمم متحدة أشد فعالية، على الأقل فيما يتعلق بمجلس الأمن. وحتى يحافظ المجلس على دوره وسلطته، وحتى تكتسب قراراته الوزن الضروري، ينبغي أن يعبر عن عالم اليوم بشكل أفضل.

العضوية للبلدان النامية من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي ذات الوقت ينبغي أن تشمل زيادة عدد الأعضاء في فئة العضوية غير الدائمة بالضرورة مقعداً إضافياً لمجموعة دول أوروبا الشرقية، التي تضاعف عدد أعضائها تقريباً أثناء العقد الماضي.

وما زال حق النقض يشكل صميم مشكلة الإصلاح في المجلس ومن الواضح أنه يعد واحد من أكثر الموضوعات المثيرة للجدل التي يتعين علينا معالجتها. وتؤمن أوكرانيا إيماناً قوياً، بأن حق النقض، بصورته الحالية على الأقل، يعد أمراً بالياً ليس له ما يبرره. وأوكرانيا مقتنعة بأن وجود حق النقض هو أحد الأسباب الرئيسية في أن المجلس كثيراً ما يجد نفسه محروماً من الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك نود أن ننضم إلى تلك الوفود كافة التي دعت إلى تقليص نطاق حق النقض واستخدامه، وصولاً إلى إلغائه فيما بعد.

ونلاحظ مع الارتياح أن هناك تقدماً كبيراً قد أحرز في مجال أساليب عمل المجلس يظهر، على سبيل المثال، في عقد جلسات تأخذ شكلاً علنياً وفي تعزيز الشفافية على نحو ما أبرزه عدد من الوفود. كما نرحب بالزيادة في عدد المناقشات العلنية والجلسات السرية التي يعقدها المجلس، والتي توفر فرصة حقيقية لغير الأعضاء في المجلس لكي يسهموا إسهاماً مفيداً. كما نود أن ننوه بزيادة التفاعل بين الفريق العامل المفتوح باب العضوية وبين المجلس ذاته. وهذه التحسينات وغيرها في أساليب عمل المجلس والتي يجري إدخالها تدريجياً في ممارساته، قبل أن يضيف عليها الفريق العامل الطابع المؤسسي، تبرهن بحداثة على أن المداورات داخل الفريق يمكن أن تستكمل على نحو فعال من خلال النهج الابتكاري والتفاعلي لأعضاء المجلس. وعلينا أن نواصل بذل جهودنا حتى نضمن أن هذه الممارسة يمكن أن تصبح قاعدة بدلاً من أن تكون استثناء.

مسؤولية فريدة عن أنشطة مجلس الأمن وقراراته. ويلزم لحدوث هذا مزيد من الإرادة السياسية، ونرحب بالمشاركة النشطة من الأعضاء الدائمين وبانخراطهم في مناقشات مفتوحة تركز على النتائج. وينبغي أن يجد الأعضاء الدائمون من استخدام حق النقض. وإذا استخدم هذا الحق رغم ذلك، فينبغي تعليل استخدامه.

ومع أن توسيع عضوية المجلس لا يزال أهم المسائل المطروحة، لا ينبغي إغفال الأمور ذات الصلة بالشفافية والوضوح. ومن شأن التحسينات في هذين المجالين أن تفيد جميع الدول الأعضاء على الفور، حتى وإن لم نفلح في توسيع نطاق المجلس لمدة طويلة.

وتسلم بلدان الشمال الأوروبي بأن شيئاً من التقدم قد أُحرز في تحسين أساليب عمل المجلس. ومع أننا نرحب بالاتجاه صوب مزيد من الانفتاح وإجراء المشاورات المنتظمة مع غير أعضاء المجلس، ولا سيما مع البلدان المساهمة بقوات، غير أن ثمة مجالاً أوسع لإجراء تحسينات في هذا الشأن.

ونأمل أن يتسنى للفريق العامل المفتوح باب العضوية، بتوجيه قدير من رئيس الجمعية العامة، إحراز بعض التقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن تكون لدينا القدرة على تبيان أن الالتزامات التي قطعها رؤساء دولنا وحكوماتنا ممكنة التحقيق وأن الأمم المتحدة منظمة قادرة على التجدد والاستجابة للتحديات الراهنة.

السيد أوردزونيكيدزة (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن أعمال الإرهاب التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر أَلقت على الأمم المتحدة ومجلس الأمن مهاماً على نطاق غير مسبوق في صون السلام والأمن الدوليين. وفي الحالة الراهنة، فإن قدرة مجلس الأمن على الاستجابة بسرعة وعلى نحو ملائم للتحديات الجديدة التي تواجه السلام العالمي تزداد أهمية عن ذي قبل. وينبغي في ظل هذه الظروف أن

ومن المأمول أن تعطي جائزة نوبل للسلام قوة دفع جديدة لعزم رؤساء الدول أو الحكومات، المعرب عنه في إعلان الألفية، على تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه.

وقد تبين أنه من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن كيفية التحرك إلى الأمام. إلا أنه من المسلم به على نطاق واسع أن زيادة عدد الأعضاء أمر ضروري من أجل ضمان تمثيل جغرافي أفضل في المجلس وتعزيز الدور الذي تقوم به البلدان النامية. ومن الضروري في الوقت ذاته، تحاشي الإقلال من كفاءة المجلس.

وينبغي أن تتواصل المناقشات بشأن زيادة عدد الأعضاء وصنع القرار في المجلس على نحو أكثر قوة وإصراراً حتى يمكن كسر حلقة الجمود الحالي. وإننا بحاجة إلى النظر بعقل منفتح إلى الاقتراحات التي يمكنها الإسهام في إحراز التقدم، والتركيز على عدد من المسائل الجوهرية بهدف الحصول على الدعم من أكبر عدد ممكن من غالبية الأعضاء في الأمم المتحدة.

وسيظل حق النقض مسألة جوهرية في عمل مجلس الأمن وفي عملية صنع قراراته. وتمثل الممارسة الرامية إلى محاولة الوصول إلى نصوص وقرارات تتيح للأعضاء الدائمين الامتناع عن التصويت بدلاً من ممارسة حقهم في النقض خطوة في الاتجاه الصحيح. وهذا نهج شامل من شأنه إظهار الجدية التي تتصدى بها تلك الهيئة لتحديات عالم اليوم، ومن ثم الإسهام في احترام ودعم مجلس الأمن وقراراته. وبذلك يمكن الإعراب عن الاختلاف في الرأي دون إعاقة مجلس الأمن عن القيام بالإجراءات الضرورية.

ويمكن إجراء تغييرات في حق النقض وفقاً لتفاهم مشترك بين الدول الأعضاء دون إدخال تعديلات على الميثاق. ولا يزال الأعضاء الدائمون الحاليون يتحملون

ويثير الانتقاد الموجه دون مبرر لمؤسسة حق النقض مشاعر لا ضرورة لها ولا يبسر بحال من الأحوال التوصل إلى الاتفاق المنشود على معايير الإصلاح.

ومن المهم أن يبقى مجلس الأمن محدود العدد قدر الإمكان ضماناً للكفاءة والصلاحية المطلوبين. ونرى أن تعطى الأولوية لتحديد التكوين الأمثل للمجلس بدلاً من النظر في الجوانب الكمية لتوسيع نطاقه. وقد أكدنا مراراً أن زيادة العدد يجب أن تتضمن كلاً من الدول المتقدمة النمو والدول النامية. وذلك أمر هام إذا أردنا أن نكفل التوازن في عضوية المجلس. وفي هذا الصدد، نعتبر الهند مثلاً مرشحاً قويةً وجديرةً بعضوية مجلس الأمن الدائمة إذا ما تقرر زيادة عدد المجلس في الفئتين كليهما. وثمة مرشحون أقوياء في المناطق الأخرى أيضاً.

وأؤكد للجمعية أن روسيا ستواصل المشاركة بشكل بناء في البحث عن طرق فعالة وتحظى بالتأييد على نطاق واسع لإصلاح مجلس الأمن. ونتطلع إلى أوسع نطاق ممكن من التعاون بشأن هذه المسألة. وستواصل روسيا العمل بنشاط في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وما يتصل بها من مسائل، الذي نرى أن يظل المنتدى الرئيسي المعني بهذا الموضوع في الأمم المتحدة. وينبغي أن تستند أنشطة الفريق كما استندت على الدوام إلى معايير متفق عليها، بما فيها مبدأ توافق الآراء وما يسمى بنهج الصفقة المتكاملة.

ولن ينجح إصلاح مجلس الأمن إلا إذا لم يتمخض عن الخلاف بل عن المزيد من حشد الدول حول هذا الجهاز الفريد، الذي يتحمل بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية الأساسية عن صون السلام على كوكب الأرض.

لا يقتصر إصلاح مجلس الأمن بوصفه جزءاً لا يتجزأ من العملية الواسعة النطاق لتجديد الأمم المتحدة على الحفاظ على قدرة المجلس على ممارسة سلطاته بفعالية في إطار ميثاق الأمم المتحدة بل أن يكفل أيضاً تعزيز هذه القدرة.

ويقع إصلاح هذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية بكامله في أيدي الدول الأعضاء في المنظمة، والتي لها جميعاً مصلحة في نجاحه. وحل هذه المسألة ذو أهمية حاسمة من وجوه عديدة بالنسبة لدور الأمم المتحدة في الشؤون العالمية في المستقبل ولتعزيز فعالية مجلس الأمن بوصفه الهيئة التي أناط بها الميثاق المسؤولية الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب ما انفكت روسيا تحبذ التوصل إلى أوسع نطاق ممكن من الاتفاق، ولا سيما توافق الآراء، بشأن صيغة ممكنة لزيادة عدد أعضاء المجلس. ونرجو أن يلقي هذا النهج تأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء.

وفي رأينا أن ما أعلنه المشاركون في مؤتمر قمة الألفية من عزمهم على تكتيف عملية المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن يتمشى مع ذلك الموقف المتعلق بالسياسات. وندعو لمواصلة العمل الدؤوب الرامي إلى سد الفوارق البارزة التي لا تزال قائمة فيما بين الدول، وأولها المسألة الرئيسية المتمثلة في تكوين المجلس في المستقبل.

وموقف روسيا من فحوى مسألة إصلاح مجلس الأمن معروف. ونحن كما كنا دائماً نتقبل المقترحات البناءة بشأن فئتي العضوية التي ينبغي زيادة عدد أعضاء المجلس فيها.

ويكفل الإجراء الحالي لاتخاذ القرارات في المجلس التوازن المناسب بين مصالح أعضائه ويسهم في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل قيد النظر، وهذا أمر ضروري من أجل فعالية أعمال المجلس. وما زلنا ثابتين على موقفنا و متمسكين بمبدأ عدم المساس بامتيازات وسلطات الأعضاء الدائمين الحاليين في المجلس، بما في ذلك حقهم في النقض.

الدائم لحفنة من الدول الأعضاء سيكون فيه الشفاء لكل داء. ومن ناحية أخرى، تؤمن الأغلبية الساحقة، وعن حق، بأن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يأخذ في الحسبان مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، والتوزيع الجغرافي، مما يسمح بمشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أوسع نطاق ممكن. وهكذا نواجه وضعاً نجد فيه أقلية تحاول أن تملّي جدول الأعمال المتعلق بهذه المسائل، مع التركيز في المقام الأول على مصالحها الضيقة.

وهناك مجموعة صغيرة من المتطلعين الجدد إلى العضوية الدائمة تريد، بغية تعزيز مكانتها الفردية، أن تقنع العالم بأن حجمها أو قوتها الاقتصادية أو الصناعية تؤهلها للحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن. وفي رأينا أن ثقة العضوية العامة في مجلس الأمن لا يمكن أن تتعزز إلا بتعزيز طابعه الديمقراطي، الخاضع للمساءلة والقائم على المشاركة، وليس بخلق مراكز جديدة للقوى. ولا يمكننا أن نمنح البعض دون البعض الآخر مركزاً متميزاً ومختلفاً وأرفع شأنًا. ولا يمكن أن يُخدم الإنصاف والطابع التمثيلي بإنشاء مراكز قوى جديدة وامتيازات جديدة.

وقد تذرّع من يطالبون بهذا الحق بحجج مختلفة لتبرير مطالبتهم بالحصول على مركز رفيع في المجلس. إلا أن دافعهم الحقيقي هو الانضمام إلى القلة الحاكمة الحالية التي تمثل أحد مخلفات الحرب العالمية الثانية التي عفا عليها الزمن. ونود أن نسأل ما هو الغرض المقدس الذي ستخدمه زيادة عدد المقاعد الدائمة؟ وكيف سيساهم الأعضاء الدائمون الجدد في سلام العالم وأمنه وتنميته؟ وكيف سيعززون حق تقرير المصير للشعوب المضطهدة أو حماية حقوق الإنسان أو القضاء على الفقر؟ هذه مسائل جوهرية. وإضافة المزيد من الأعضاء الدائمين لن تجعل المجلس أكثر ديمقراطية ولا أكثر تمثيلاً ولا أكثر شفافية أو أكثر كفاءة. بل ستجعله أقل

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أعتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد هان سونغ - سو على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. ونحن على ثقة من أنه لما يتمتع به من مقدرة على التوجيه ومن مهارات دبلوماسية سيؤدي بأعمال الجمعية العامة إلى النجاح. ونعرب عن تقديرنا أيضاً للتفاني والالتزام من جانب الرئيس السابق السيد هاري هولكيري، ممثل فنلندا، في ترؤس جلسات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وما يتصل بها من مسائل، ولمساهمة ممثلي أيسلندا وسري لانكا في هذه العملية.

وقد دخلنا العام التاسع منذ بدأنا في مناقشة البند المعروف علينا. ومن الواضح أن هذه مدة طويلة من المداولات. وقد يشعر البعض بالإجهاد بسبب الوقت المستغرق، ولكن نظراً للاختلافات الواسعة بشأن هذه المسألة، فلا مناص من اجتناب العجلة في معالجة الأمر. فكل منا يدرك أن مسألة إصلاح مجلس الأمن تتضمن مسائل معقدة وذات صلة مباشرة في الوقت نفسه بالمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء. والذي في المحك هنا مسائل تشمل جميع جوانب مجلس الأمن، بما في ذلك زيادة عدد أعضائه، وصنع القرار، ومسألة حق النقض، وأساليب العمل. وكان هناك اتفاق عام فيما بين الدول الأعضاء على أن هذه المسائل ليست حيوية فحسب بالنسبة لمصالح الدول الأعضاء، بل إنها أيضاً مسائل متداخلة. ومن ثم، تقوم الحاجة إلى معالجة هذه المسائل بكل تأن، آخذين في الحسبان الحقائق الموضوعية والمصالح العامة للدول الأعضاء.

وقد ناقش الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة كل هذه المسائل بشيء غير قليل من التفصيل. ومع ذلك، لا تزال الخلافات حولها عميقة فيما بين الدول الأعضاء. فهناك أقلية تشعر بأن مجرد المركز

الحرب الباردة، كانت أداة القوة هذه تستخدم على أساس تمييزي. وكانت تغذي تكتلات القوى. ولم يكن الغرض منها إطلاقاً إقامة العدل للدول الأعضاء. وكانت نتيجة ذلك أن مسائل قديمة قدم الأمم المتحدة ذاتها ما زالت حتى الآن معروضة على مجلس الأمن. ومن الأمثلة الصارخة على التطبيق الانتقائي لحق النقض مسألتا فلسطين وكشمير. وسلطة النقض، بدلا من أن تصبح أداة لتعزيز الثقة والأمن للدول الأعضاء، أصبحت في الواقع أداة للتخويف والإكراه. وفي القرن الحادي والعشرين، ومع الشعارات السامية التي تنادي بالعدالة وتعزيز السلام، وحقوق الإنسان، والديمقراطية والمساواة والعدالة، لم يعد هناك ما يبرر بقاء حق النقض في النظم الأساسية للأمم المتحدة. ومسألة حق النقض، في رأينا، ترتبط ارتباطاً لا تنفصم عراه بإصلاح مجلس الأمن وتوسيعه. وأية محاولة لفصل مسألة حق النقض عن مسألة زيادة عدد الأعضاء لن يكون الغرض منها سوى خدمة المصالح الذاتية. إن حق النقض يشكل عنصراً مهماً في تدابير الإصلاح الشامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه، والتي ينبغي إجراؤها بطريقة شاملة وغير حصرية، وهو ما كُلفنا به العام الماضي في إعلان الألفية.

لقد شهدنا بعض الاتجاهات الإيجابية في مجال أساليب العمل في إطار مسائل المجموعة الثانية. فقد تحرك مجلس الأمن في اتجاه اعتماد آلية لزيادة التشاور والتنسيق بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات. ونحن نرحب بهذا التحرك، ولكننا نرى أن على المجلس أن يفعل ما هو أكثر بكثير لإعطاء الطابع المؤسسي للتعاون الثلاثي بينه وبين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، وذلك لزيادة فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونرحب بالمبادرة المتعلقة بدعوة أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن مسائل المجموعة الثانية، ونأمل في مواصلة تعزيز تلك العلاقة المتبادلة.

ديمقراطية وأقل تمثيلاً وأقل استجابة لشواغل الأغلبية العظمى.

واستمعنا أيضاً إلى الحجة المدهشة التي تدور حول المكانة الاقتصادية أو الصناعية لبعض الدول ومساهمتها في الأمم المتحدة، باعتبارها وثائق الاعتماد التي ترشحها لدخول قاعة المشاهير هذه. فإذا كانت التنمية الصناعية معياراً، فكيف ساعدت العالم، وبخاصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، على استئصال فقرها أو حل مشاكل ديونها؟ أما إذا كانت المساهمة هي المعيار حقاً، فإن معظم البلدان النامية لن يكون لها أي دور في الأمم المتحدة.

ومع أنه لم يتوفر على الإطلاق أي توافق في الآراء حول توسيع فئة العضوية الدائمة، فهناك مطالبات حقيقية بزيادة عدد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن. وهذه المطالبة لا تنبع من رغبة في تعزيز المصالح الذاتية الضيقة أو الحصول على مركز القوى العظمى أو القوى الإقليمية؛ وإنما تنبع من إحصاءات بسيطة تتعلق بتنامي عدد الدول المستقلة منذ منتصف الستينات. وهذه المطالبة لن تعرقل عمل مجلس الأمن أو تنتقص من امتيازات القلة؛ فهي تنشأ من حقيقة أن العضوية الحالية في الفئة غير الدائمة قليلة العدد بحيث لا تستوعب عدد المرشحين المتقدمين لكل فترة. ففي المتوسط، يكون على الدولة العضو أن تنتظر ما بين ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة لتعلن ترشيحها لعضوية مجلس الأمن. وبإضافة مقاعد غير دائمة جديدة سنشجع المشاركة النشطة للأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تتألف من دول متوسطة الحجم ودول صغيرة.

كما أن رغبة السواد الأعظم من الدول الأعضاء هي إلغاء حق النقض أو على الأقل قصر استخدامه على المقررات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق. فلنحلل قليلاً ما الذي فعله حق النقض للدول. في ذروة

إننا ندخل عصرا أصبحت فيه عبارتا "القوة" و "الهيبة" من العبارات التي عفا عليها الزمن. ويتعين علينا جميعا أن نعمل سويا من أجل تخفيف وطأة معاناة الإنسانية التي تحتاج إلى السلام والأمن والفرص المتساوية من أجل تحقيق التنمية. فلنكف عن القيام بأي عمل من شأنه أن يضر بمصالح المجتمع الدولي أو يسبب إحساسا بخيبة الأمل بين الدول التي تعترف بالأمم المتحدة وتكن لها كل احترام وتقدير. وعلينا أن نقوم بدلا من ذلك بتعزيز إحساس تلك الدول بالانتماء إلى منظومة الأمم المتحدة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ العالم، التي نوحدها فيها جهودنا للسعي من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): قبل أسبوعين فقط وخلال نظرنا في تقرير مجلس الأمن السنوي المقدم إلى الجمعية العامة كررت وفود ٥٤ بلدا، بما في ذلك وفد بلادي، التأكيد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى الإسراع بعملية إصلاح المجلس. وسلط جميع المتكلمين الـ ٥٤ الضوء على الطلبات المتزايدة على مجلس الأمن بوصفه الهيئة التي يتجه إليها العالم عندما يحتاج إلى حلول ناجعة لمشاكله.

غير أنه بعد مضي ما يقرب من ثمانية أعوام من المداولات المستفيضة والموضوعية التي بدأت منذ عام ١٩٩٣، ما زال يتعين على الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن أن يقدم صيغة محددة ومقبولة عالميا تمكننا من التوصل إلى الإصلاحات التي طال انتظارها.

إن الحقيقة التي ما زالت ثابتة هي أن نتائج ثمانية أعوام من المناقشات المكثفة حول إصلاح المجلس تتناقض تناقضا واضحا مع الحاجة الملحة التي أعربت عنها الأغلبية

وهناك تجديد آخر استحدث مؤخرا في اجتماعات المجلس وهو المناقشات المواضيعية المفتوحة. وهذه الممارسة، كما نفهم، استحدثت لتمكين الدول الأعضاء من الإعراب عن آرائها بشأن أي موضوع أو مسألة بعينها، على أن يأخذها مجلس الأمن في الحسبان بعد ذلك، وقت صنع القرار. ولكن الواقع هو أن أعضاء المجلس بصفة عامة يضعون الصيغة النهائية لمشروع القرار أو البيان الرئاسي سلفا قبل عقد الجلسة المفتوحة. ويكون النص قد تم الاتفاق عليه من قبل، ليكون جاهزا لإصداره فيما بعد. وهذه المناقشات، إذن، تصبح ممارسات عقيمة، مثلما يحدث في أي ناد للمناظرات.

أما المشاورات غير الرسمية التي تجري خلف أبواب مغلقة فلا تزال هي القاعدة وليست الاستثناء في اجتماعات مجلس الأمن. والجلسات المفتوحة أو العلنية لا تعقد إلا بعد التوصل إلى اتفاقات خلف الأبواب المغلقة. وفي هذه العملية شهدنا الاستخدام "الخفي" لحق النقض المرة بعد الأخرى. وهذه الممارسة، وأعني المشاورات غير الرسمية، تتناقض مع مقتضيات الشفافية والمساءلة.

إن مجلس الأمن، بالنسبة لنا، هيئة مهمة وذات هيبة ومكانة في منظومة الأمم المتحدة.

ولا يمكن لهذه المؤسسة أن تحافظ على هيبتها واحترامها إلا إذا نفذت عملية إصلاحها بطريقة تتسم بالشفافية والانفتاح. ونشعر بقلق بالغ إزاء المحاولات التي يبذلها البعض للتشكيك في فعالية الطريقة التي يتبعها الفريق العامل المفتوح باب العضوية في تنفيذ ولايته. ونرى أن هذا الفريق هو المحفل المناسب الوحيد لمواصلة هذه العملية والتوصل إلى حل مجد وعملي وفقا للولاية التي أناطته بها الجمعية العامة.

واسمحوا لي بأن أتولى بإيجاز تكرر التأكيد والتوضيح لموقف بلادتي تجاه عملية إصلاح مجلس الأمن.

أولا، يتمثل الهدف النهائي من هذا الإصلاح في تعزيز التمثيل الديمقراطي والمنصف داخل المجلس، فضلا عن زيادة خضوعه للمساءلة، وتحسين مصداقيته وفعاليته.

ثانيا، ينبغي أن يكون مجلس الأمن معبرا عن الواقع السياسي والاقتصادي لعالمنا المعاصر. ولا بد من أن تتوفر له الشرعية الديمقراطية اللازمة له لكي يتصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي في تنفيذ الولاية التي أناطه بها الميثاق.

ثالثا، هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بدون توسيع عضوية المجلس بفتيتها الدائمة وغير الدائمة. وينبغي لمجلس الأمن الذي يعاد تنظيمه أن يمثل بشكل ملائم البلدان النامية والبلدان المتقدمة صناعيا المستوفية للمعايير الواردة في الميثاق.

وفي هذا السياق، ما برحت تونس ثابتة في تأييدها للموقف الأفريقي ولطلب البلدان الأفريقية المشروع والمبرر تبريرا كاملا بأن يتم تخصيص مقعدين دائمين لأفريقيا، مع كل الامتيازات الممنوحة للأعضاء الدائمين. بالإضافة إلى مقعدين من الفئة غير الدائمة. وتؤيد تونس أيضا صيغة التناوب التي أقرها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية. غير أننا نرى أن هذه الصيغة لا ينبغي فرضها كخيار على المجموعات الإقليمية الأخرى. وفي هذا السياق أيضا، تؤيد تونس تخصيص مقعد دائم لكل من اليابان وألمانيا اللذين نرى أنهما مرشحين جديرين بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن.

رابعا، ينظر في الموقف الاحتياطي لبلدان حركة عدم الانحياز كملاذ أخير فقط عندما نكون قد استنفدنا كل الجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق حول توسيع عضوية فئة الأعضاء الدائمين.

الساحقة من الدول الأعضاء من هذه المنصة في مناسبات عديدة، كما تم الإعراب عنها على أعلى مستوى خلال قمة الألفية.

إن تقرير الفرق العامل المعروض علينا يجسد حالة الجمود المحبطة التي نشهدها منذ إنشاء ذلك الفريق، إذ أن التقرير لا يزيد عن كونه مجرد تجميع للأفكار والمقترحات التي يعارض بعضها البعض والتي ما فتئتنا ننظر فيها لمدة ثمانية أعوام. وبالطبع، نقر بما أحرز من تقدم في بعض جوانب إصلاح مجلس الأمن، وخصوصا فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، وكذلك بجدوى الأفكار التي قدمت حتى الآن. والواقع أن المداولات المطولة التي جرت داخل الفريق العامل مكنتنا من أن نحدد عددا من العناصر الأساسية اللازمة لمجموعة متكاملة من الإصلاحات وقد حظيت تلك العناصر بموافقة أغلبية مجموع الأعضاء.

وتتمثل هذه العناصر فيما يلي: أولا، الحاجة إلى إصلاح تكوين مجلس الأمن وطريقة أدائه لعمله بغية زيادة طابعه التمثيلي؛ ثانيا، الحاجة إلى النظر في مسألة حق النقض بالتزامن مع زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن؛ ثالثا، الحاجة إلى زيادة تحسين أساليب عمل المجلس وعملية اتخاذ القرارات داخل المجلس بغية ضمان المزيد من الانفتاح والشفافية والديمقراطية فيه؛ رابعا، الحاجة إلى النظر في جميع جوانب الإصلاح باعتبارها عملية متكاملة لا تتجزأ؛ خامسا، الحاجة إلى إجراء استعراضات دورية للمجلس الذي يتم إصلاحه.

وبالتالي يكون من الواضح أن العناصر اللازمة للتوصل إلى حل متوافرة لنا. ولا تعوزنا الأفكار أو المقترحات، وإنما الذي ينقصنا هو توفر الإرادة السياسية اللازمة والالتزام المحدد بتحقيق هدفنا المشترك كما ذكر في قرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦، وتكرر التأكيد عليه في إعلان الألفية.

المؤسسات الدولية مع حقائق العالم الحديث. وإننا سنحقق مكاسب في التمثيل، والفعالية، وقطعا، في الديمقراطية.

ولقد أبرز رئيس دورة الجمعية العامة السابقة نقاط الالتقاء والاختلاف في بيانه الذي أدلى به في ختام الدورة الخامسة والخمسين. وخلص أيضا، في ضوء الإجابات التي تلقاها على رسالته الموجهة إلى وزراء خارجية جميع الدول الأعضاء، إلى أنه يجب علينا الانتقال بمسألة إصلاح مجلس الأمن إلى مستوى سياسي أعلى وأن نشرك مباشرة صانعي القرار عندنا. وإننا نؤيد بشدة هذا النهج، الذي من شأنه تمكيننا من الدفع بعملية الإصلاح إلى الأمام والمضي إلى الخطوة التالية: إعداد مجموعة الإصلاحات المتكاملة التي نتطلع إليها جميعا.

ووفدي يشجع الرئيس، بوصفه الرئيس الحالي للفريق العامل، على استخدام سلطته ومهاراته الدبلوماسية ليمضي بعملية إصلاح مجلس الأمن إلى الأمام. ونأمل أن تسفر جهوده عن توصيات ملموسة وحاسمة للجمعية العامة يمكن أن يقدمها الفريق العامل بمناسبة ذكره العاشرة.

إننا نتطلع إلى التعاون الوثيق مع الرئيس ونائبه بغية تحقيق التقدم اللازم تجاه التوصل إلى هذا الهدف.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالأسبانية): كما تكرر ذلك في العديد من المناسبات، وكان أكثرها اتساما بالطابع الرسمي مؤتمر قمة الألفية قبل أكثر من سنة مضت، تدعو أغلبية الدول الأعضاء إلى إنشاء مجلس أمن يكون أكثر شفافية، وديمقراطية وطابعا تمثيلا وخضوعا للمساءلة. والذين يريدون التغيير إلى الأفضل هم الأغلبية، وليس الذين يدافعون عن الأمر الواقع بمطمح الانضمام إليه.

ولن يكون إصلاح مجلس الأمن عادلا وديمقراطيا إلا إذا تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كل عنصر من عناصر الإصلاح. ومن ثم، فإن للفريق العامل المفتوح باب

حامسا، ينبغي معالجة مسألة حق النقض كجزء لا يتجزأ من صفقة إصلاح متكاملة.

وفي هذا الصدد، تؤيد تونس موقف حركة عدم الانحياز القائم على أنه ينبغي لنا أن نقصر استعمال حق النقض على الإجراءات التي تتخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق. وغني عن البيان أن مما له أهمية بالغة أن يكون لأعضاء مجلس الأمن الدائمين موقف إيجابي وبناء بشأن هذه المسألة. وفي زيادة عدد الأعضاء الدائمين، ينبغي ألا يُسمح لصوت واحد يستخدم حق النقض أن يوقف قرارات المجلس.

وسادسا، يجب زيادة تحسين أساليب عمل المجلس وهيئاته الفرعية، وخاصة لجان الجزاءات، بغية تعزيز شفافية المجلس وخضوعه للمساءلة وفعاليتيه. وفي هذا الجانب بالذات، يسرنا أن نلاحظ تقدم الفريق العامل في تحقيق التقاء وجهات النظر بشأن العديد من المسائل. ونلاحظ أيضا مع الارتياح أن مجلس الأمن نفسه يسهم في هذه العملية.

وأخيرا، فإن مسألة الاستعراض الدوري لمجلس الأمن بعد إصلاحه تمثل عنصرا لا غنى عنه من عناصر صفقة الإصلاح وينبغي النظر فيها بجدية. وينبغي النظر إلى هذا الاستعراض بوصفه تدبيرا من تدابير بناء الثقة من شأنه تمكيننا من إجراء أي تعديلات ضرورية في المستقبل. والأمر الأهم، أن من شأنه أن يوفر لنا آلية للمساءلة مما يمكننا من تقييم إسهام الأعضاء الجدد في زيادة فعالية مجلس الأمن.

إننا نشعر بالقلق من أن المأزق السائد الآن في مداورات الفريق العامل يزداد سوءا. وتبقى الحقيقة هي أنه بدون إرادة سياسية صادقة وروح توافقية، ستكون عملية الإصلاح ممارسة بلا جدوى. ويجب أن تتحرر العلاقات الدولية من أساليب فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية. لقد مرت خمسون سنة - حوالي جيلين. وأن الأوان لتكييف

والغالبية الساحقة من الدول تريد بصورة قاطعة إلغاء أداة القوة هذه القائمة على عدم المساواة أو تقليصها على الأقل.

ومع ذلك، فإننا نعي بأن تطلعتنا هو بطبيعته تطلع وهمي نوعا ما، لأن الذين يملكون حق النقض ليس من المحتمل أن يتنازلوا عنه، حتى ولو جزئيا. ونعلم كذلك أن موقف العضوية الدائمة مرتبط ارتباطا وثيقا بحق النقض. وإذا نأخذ هذا في الحسبان، فإن السؤال الذي لا مناص منه هو: هل نحن نعي بما ستكون عليه النتيجة - في سنة ٢٠٠١، بعد مضي ٥٦ سنة على الحرب العالمية الثانية - المترتبة على زيادة عدد الأعضاء الدائمين على أساس معايير مشكوك فيها، وعلى أساس إعطائهم كل هذه السلطة الكاملة التي يمكن أن تقوض أي قرار - حيث أن الأعضاء الجدد سيكون لهم أيضا حق النقض؟

فهل نأسف اليوم بمرارة وبشكل جماعي لكون الأمم المتحدة غير قادرة على العمل لأن ممارسة عضو واحد لحق النقض تصيبها بالشلل، وغدا نمنح هذه القدرة إلى حفنة مختارة أخرى؟

إن حق النقض يشكل عنصرا أساسيا في الإصلاح، لا سيما فيما يتعلق بتوسيع العضوية. وفي القرن العشرين، وبينما تطالب الدول الأعضاء بتقييد قوة حق النقض القائمة، يبدو من الغريب حقا أن نمنحها لمجموعة أخرى من البلدان. وناهيك عن التناقض الذي ينطوي عليه ذلك، فإننا نشئ طبقة جديدة من الدول المميزة، وبالتالي نكون قد ألحقنا الضرر بالأمم المتحدة.

السيدة مرناغهان (أيرلندا) (تكلمت بالانكليزية):

لا عجب أن الكثير من البيانات التي استمعنا إليها هنا في هذه القاعة أمس واليوم ذات موضوع مشترك - أن العالم الذي نعيش فيه الآن يختلف اختلافا كبيرا عن ذلك العالم الذي كان قائما عندما تناولنا موضوع إصلاح مجلس الأمن

العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن أهمية أساسية. وإن إسبانيا تدافع الآن أكثر من أي وقت مضى عن فائدة وضرورة الفريق العامل لعدة أسباب.

أولا، إن زيادة الشفافية التي تحققت في أساليب عمل المجلس جاءت نتيجة جهود استمرت أكثر من ثماني سنوات بذلها العديد من الوفود في الفريق العامل ومن بينها وفدي. وإذا كان بوسعنا اليوم أن نعلن عن ترحيبنا بالتقدم الذي لا ينكر في ميدان الشفافية، فإن الفضل في ذلك يعود في معظمه إلى المناقشات والمفاوضات التي تم الاضطلاع بها في الفريق العامل. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، كما أوضحنا بإسهاب في بياننا بشأن البند ١١، "تقرير مجلس الأمن"، قبل أسبوعين.

علاوة على ذلك، فإننا، للأسف، لا نزال بعيدين عن التوصل إلى اتفاق عام بشأن زيادة عضوية مجلس الأمن. وبالتالي، يتعين أن تستمر المناقشات، لأنه يجب علينا ألا ننسى أن إصلاح المجلس مسألة متعددة الجوانب، كما أشار إلى ذلك إعلان الألفية، الذي دعا إلى "إصلاح شامل لمجلس الأمن في جميع جوانبه". والفريق العامل هو المحفل الوحيد القائم لتحقيق ذلك الإصلاح الشامل الذي التزم به ممثلونا على المستوى الرفيع في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. والنهج الرامية إلى تسوية الجوانب الرئيسية في زيادة عضوية المجلس بصورة منفصلة، بل في محافل أخرى غير الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، لن تؤدي إلى توافق الآراء اللازم.

ولقد ذكر وفدي في العديد من المناسبات أنه يؤيد زيادة عضوية مجلس الأمن، ولكن في عدد الأعضاء غير الدائمين لا غير. ومسألة حق النقض هي المسألة الأساسية في إصلاح مجلس الأمن. والفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، حاليا، هو المحفل الوحيد الذي يمكن أن يناقش فيه هذه المسألة الهامة للغاية. والمسألة ذات أهمية عظمى.

التفاعلية السريعة للمجلس، نعتقد أن هذا العالم الجديد بل والأكثر تعقدا الذي نعيش فيه، إنما يزيد من أهمية إصلاح المجلس، ولا يقلل منها، ويجعلها أكثر إلحاحا، ولا يقلل من ذلك. وما زلنا نتمنى أن نرى مجلسا أكثر قدرة، هيكليا وإجرائيا، على أن يعكس حقائق العالم الحالي بل ويكون أكثر شفافية.

لقد وضع مؤتمر قمة الألفية المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ عددا من التحديات أمام الأمم المتحدة وأمامنا جميعا كدول أعضاء. وبالأخص، فقد عقد رؤساء الدول والحكومات العزم على "تكتيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه". (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٣٠) وعندما تكلمنا من فوق هذه المنصة في السنة الماضية، قلنا إن التحدي واضح ويحتاج إلى رد مناسب من حيث الإبداع والمرونة والعزم اللذين ينبغي أن نتحلى بهما نحن الدول الأعضاء حيال موضوع الإصلاح. مع ذلك، وكما لاحظ ممثل بلجيكا البارحة، فإن المناقشات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية خلال العام الماضي قد أوضحت مدى صعوبة التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن من الناحية العملية.

فلنكن صريحين، فبينما تحقق بعض التقدم بشأن أساليب العمل والمناقشات المفيدة حول حق النقض، إلا أن النتائج لم ترتق إلى مستوى التطلعات. وقد رحبنا بما ترحيب بالمناقشات التفاعلية المهمة التي جرت بين الفريق العامل المفتوح باب العضوية وأعضاء المجلس، ونأمل أن تتكرر على نحو أكثر انتظاما في المستقبل. ومع ذلك، فما زلنا نعتقد أن هناك المزيد الذي يمكننا عمله في إطار الفريق العامل، شريطة أن تتوفر الإرادة اللازمة. وفي حقيقة الأمر، فقد دعانا زعمائنا السياسيون إلى أن نفعل ما هو أكثر من ذلك.

ونحن نشجع المجلس، على مواصلة جهوده لجعل عمله أكثر شفافية. وفي هذا الصدد، نشيد بالانفتاح المتزايد

في الجمعية العامة في مثل هذا الوقت من العام الماضي، أو حتى عندما اختتم الفريق العامل المفتوح باب العضوية عمله في تموز/يوليه من هذا العام. ومن الواضح أننا نعيش في عالم متغير. وينبغي أن يدفنا ذلك إلى التوقف للتأمل فيما إذا كانت المؤسسات التي نخدمنا، وعلى الأخص الأمم المتحدة، قد أعدت لمواجهة تحديات عالم أكثر تعقدا أم أنها تحتاج إلى التكيف.

لقد شاهدنا، في حقيقة الأمر، أن الأمم المتحدة قد استجابت حتى الآن بطريقة جيدة للغاية - وقد يراها البعض جيدة بشكل يبعث على الدهشة - في وجه التحديات الهائلة التي تمثلها الأحداث المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

كما شاهدنا كيف تفاعل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بسرعة وبشكل عملي خلال الأيام التي أعقبت هذه الجريمة التي اقترفت ضد الولايات المتحدة، ومن ثم ضد بقية العالم، لأن الإرهاب يشكل انتهاكا لكل الشعوب المحبة للحرية في كل مكان. وشهدت الأمم المتحدة دورها وقد تعزز بوصفها الهيئة التي يمكن من خلال القيام بعمل ناجح في الكفاح الدولي ضد الإرهاب، إذا توفرت الإرادة السياسية.

ومع ذلك، قد يكون من المفهوم في سياق أمور أخرى، أن بعض المواضيع قد تبدو فجأة أقل إلحاحا. وقد يشعر البعض، بغض النظر عن الأسباب، أن مسألة إصلاح مجلس الأمن، وهو الموضوع قيد المناقشة منذ ثمانية أعوام بالفعل - ربما لا يكون من الأمور الملحة في الوقت الراهن.

وعلى النقيض، فإننا نعتقد أنه مثلما تزايدت أهمية دور الأمم المتحدة، فقد تزايدت أهمية المجلس أيضا. وعندما اقتضى الموقف، أثبت المجلس أنه يمكنه أن يعمل بشكل جماعي وبسرعة وبتصميم. ومع الترحيب بالاستجابة

أكثر تمثيلاً للعضوية، وأكثر شفافية في أساليب عمله، وأكثر فعالية على وجه العموم.

لقد أشار السيد هولكيري بحق إلى الأهمية المحورية لحق النقض في أي نتائج قد تتمخض عنها عملية إصلاح المجلس. وما زلنا نعتقد أن الاقتراحات التي قدمتها أيرلندا مع بلدان أخرى منذ بعض الوقت بشأن تقييد نطاق وتطبيق حق النقض في إطار نهج شامل للإصلاح، ما زالت توفر حلاً عملياً وقابلاً للتنفيذ، وإن كان جزئياً، لهذه المشكلة السياسية شديدة الحساسية. ونرجو أن تلقي الوفود نظرة أخرى على هذه الاقتراحات.

وأخيراً، تتطلع أيرلندا إلى المشاركة مرة أخرى في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وأود أنؤكد للرئيس هان، استعداد وفدي للتعاون معه، ومع المكتب ومع الأعضاء في هذا الفريق في السنة المقبلة حتى نحرز تقدماً حقيقياً نحو الإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

السيد الشامى (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أعرب عن شكري وتقديري لرئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة ونائبه لما جاء في تقريرهم الأخير من معلومات قيمة تعكس بشكل أو بآخر الجهود الكبيرة التي بذلوها من أجل تحقيق التوافق في الآراء حول ما نسعى إليه جميعاً في مجال تعزيز التمثيل الدولي لمجلس الأمن وشفافية تنفيذ مسؤولياته المناطة به في مجالات صون وحفظ الأمن والسلم الدوليين.

لقد شهد العالم منذ مطلع العقد الماضي، إطلاق عملية شاملة للإصلاح وإعادة التشكيل والتنشيط لمؤسسات وأنشطة منظومة الأمم المتحدة لتتواءم في قدراتها ومساهماتها مع مستوى التحديات الدولية الناجمة عن

حيال البلدان المساهمة بقوات، ونشجع الاستمرار في تعزيز العلاقة الثلاثية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. ونحن، كدولة عضو في المجلس حالياً، ورئيس للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر، فقد سررنا أن نرأس المناقشات داخل المجلس بشأن استعراض التغييرات الممكنة لشكل ومحتوى التقرير السنوي للمجلس للجمعية العامة ونرجو أن نجد النتائج في تقرير السنة المقبلة.

واسمحوا لي عند هذه النقطة أن أثني على الرئيس السابق، هاري هولكيري، ونائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، السفيرين دي سارام وإينغولفسون، للعمل الممتاز الذي قاموا به خلال السنة الماضية. إن جهود السفير هولكيري قد اتجهت إلى جعل عمل الفريق أكثر تركيزاً وإنتاجية، وهو يستحق كل الثناء على ذلك. ونعرب عن تقديرنا البالغ للوثائق الأساسية التي أعدها المكتب بغية مساعدة الفريق العامل المفتوح باب العضوية في بحث مسائل المجموعة الثانية على الأخص. وقد ساعد ذلك الفريق على بحث مسائل انفرادية بمزيد من التركيز، لكن لم يتحقق سوى تقدم ضئيل بشأن المسائل الرئيسية.

وأيرلندا بوصفها عضواً في مجموعة تضم ١٠ بلدان سعت على مر السنين التصدي للمسائل المتعلقة بالإصلاح بطريقة واقعية، ما زالت تؤمن بأن هناك عملاً نافعا يمكن للفريق العامل المفتوح باب العضوية أن ينجزه بالوصول بملف الإصلاح، كما ذكر السيد هولكيري في بيانه الذي اختتمت به الدورة الخامسة والخمسين للجمعية، إلى النقطة التي يمكن عندها أن يجري التفاوض. ونحن نؤيد فكرة رفع مسألة الإصلاح إلى مستوى سياسي أعلى، ولكن سنظل متفتحين في هذه المرحلة بشأن شكل وتوقيت ذلك. إلا أن شغلنا الأساسي يتمثل في التصدي للإصلاح بطريقة شاملة، ولا يغيب عن بالنا أننا قد كلفنا بأن نتناول الإصلاح "من جميع جوانبه"، بهدف أن يكون مجلس الأمن بعد الإصلاح

منذ عام ١٩٩٣، فضلا عن جملة المبادرات والمقترحات المتباينة التي قدمها رؤساء المجموعات الإقليمية حول هذا الموضوع يقلقه باستمرار تعمق الاختلافات في وجهات نظر الدول، ولا سيما فيما يتصل بمسألة الشكل والحجم المقترح لتكوين عضوية المجلس، وعليه فإننا إذ نحدد موقفنا المؤيد وبالكامل لموقف حركة عدم الانحياز بهذا الشأن نعلن تمسكنا بثلاثة عناصر أساسية وهي:

أولا: ينبغي أن يكون إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر، يراعى فيه مبدأ المساواة بين الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل بعيدا عن سياسة الانحياز أو الانتقائية المتبعة حاليا ضمن أعمال هذا المجلس.

ثانيا: إن أي زيادة في عضوية مجلس الأمن يجب أن لا تؤدي إلى زيادة عدد المقاعد الدائمة أو غير الدائمة للدول المتقدمة على حساب الدول النامية، بل ينبغي أن تأخذ في الاعتبار تصحيح التمثيل الحالي الناقص للدول النامية وذلك في أية تشكيلة جديدة مقترحة لهيكله المجلس بهدف معالجة هذا الخلل القائم في تمثيله للمناطق الجغرافية، وتعزيز توازنه السياسي الدولي.

ثالثا: إنه ونظرا لأن عدد الدول العربية يبلغ ٢١ دولة أي ما يعادل ١٢ في المائة تقريبا من مجموع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، فإننا نطالب بضرورة تخصيص مقعدين غير دائمين على الأقل للتمثيل العربي في المجلس، بالإضافة إلى مقعد آخر دائم العضوية تتناوب على شغله دوريا الدول العربية وذلك في إطار آلية التفاهم المعمول بها بين المجموعتين الآسيوية والأفريقية، وهو الأمر الذي لو تم تحقيقه باعتقادنا سيساهم في تعزيز المشاركة الفاعلة لهذه الدول ليس في معالجة قضاياها الإقليمية الأكثر تعقيدا والمطروحة على جدول أعماله فحسب وإنما أيضا في تعزيز

متغيرات ما بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، ومفاهيم النظام العالمي الجديد المرتكزة على مبادئ الشراكة والديمقراطية وتعددية المصالح فيما بين الدول.

ونظرا لأن مجلس الأمن يشكل الجهاز الرئيسي في هذه المنظومة الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن حفظ وصون الأمن والسلم الدوليين استنادا للمادة ٢٤ من الميثاق فقد أجمع قادة ورؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية العام الماضي على ضرورة مواصلة تكثيف الجهود الممكنة من أجل إجراء الإصلاحات الشاملة لهذا المجلس وبما يعزز من أدواره المتعددة في ميادين صنع السلام العالمي وحماية البشرية من تهلكة الحروب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

عند تأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ كان عدد أعضاء الأمم المتحدة آنذاك ٥١ عضوا وكان عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن ستة أعضاء يمثلون ١٢ في المائة من العضوية الكاملة، أما اليوم وبعد زيادة هذه العضوية إلى ١٨٩ دولة باتت تركيبة الهيكل الحالي لهذا المجلس لا تعكس على الإطلاق الواقع الحقيقي أو الديمقراطي أو العادل لتمثيل المجتمع الدولي، وهو الأمر الذي لا يشكل استمراره إخلالا في التركيبة السياسية لهذا المجلس فحسب، وإنما أيضا مصدرا لإضعاف شفافية قراراته التي يتخذها إزاء العديد من القضايا الدولية الهامة المطروحة على جدول أعماله، ولذا فإننا ندعم بقوة تواصل الرغبة الدولية الملحة لإحداث الإصلاح الجوهرى القابل للتطبيق في هيكله وأساليب عمله، بما فيها زيادة عدد أعضائه ليواكب في حجمه وكيانه ونشاطه السياسي الدولي مستوى تعاضم التحديات الأمنية الراهنة التي تواجهها العلاقات الدولية.

إن وفد بلادي والذي تابع عن كئيب تطور مسار المداولات التي أجراها الفريق العامل المفتوح باب العضوية

يتعلق الأمر بالتطورات المؤسفة لبعض قضايا الشعوب العادلة والمطروحة في المحافل العالمية وعلى جداول أعمال المنظمة الدولية منذ ما يزيد عن خمسين عاما، وذلك حتى لا يشكل هذا الإجراء المتحيز في أغلب أحيانه وغير المستحب من قبل الأغلبية العظمى من دول العالم عائقا سلبيا يحول دون استمرار الجهود المبذولة لاحتواء الأزمات الأمنية الناشئة، أو المساعي الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة ودائمة لهذه القضايا، تسوية تستند على مبادئ الميثاق وقرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي.

وختاما إننا نأمل في أن تتواصل مداولتنا حول هذا الموضوع إلى إجراء المزيد من التفاهم الدولي والبناء والهادف إلى تحقيق الإصلاح المنشود في هيكلية مجلس الأمن والزيادة المنصفة لعضويته والتحسين الفاعل لإجراءات عمله وبما يضمن استيعابه واضطباعه الأفضل بمسؤولياته المتعاظمة في مجال صون الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

السيد سيريبيني (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن التقدير للسيد هاري هولكيري، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين على إدارته دفة العمل بشأن هذه المسألة، وكذلك للرئيسين المشاركين للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن لمساهمتها. إن التقرير المعروض علينا يعتبر تنويجا للعمل الشاق والوقت الذي أنفق في هذا الموضوع الهام.

وبينما تحقق شيء من التقدم في الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس فما زلنا في الواقع بعيدين تماما عن الوصول إلى هدفنا الأساسي المتمثل في إعادة هيكلته. وقد قدمت مقترحات لا حصر لها لإعادة الهيكلة ولكنها للأسف لم تدرس بجدية. وما زالت آراء البلدان الأعضاء تتباعد.

مشاركتها الأفضل في المساعي المشتركة الرامية إلى استتباب السلم والأمن الإقليمي والدولي.

إننا إذ نبدي ارتياحا لبعض التدابير المحدودة التي اتخذت خلال الأعوام القليلة الماضية وساهمت في تحسين بعض إجراءات عمل المجلس، ولا سيما تلك المتصلة بتعزيز علنية جلساته المفتوحة لتبيان مواقف الدول الأعضاء وغير الأعضاء حول المسائل التي يتناولها، إلا أننا نعرب عن خيبة أملنا الشديدة إزاء استمرار سياسة التفرد والانحياز وإزدواجية المعايير التي تمارسها بعض الدول دائمة العضوية والفاعلة في هذا المجلس نحو بعض قضايا الأمن والسلم المطروحة على جدول أعماله، ولا سيما تلك التي حالت في العديد من المناسبات دون إنجاح عقد جلسات طارئة للمجلس لتناول معالجة التطورات المؤسفة للقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط أو اتخاذ إجراءات ملزمة لإيقاف جرائم القتل والعنف المفرط وتدابير توسيع الاستيطان والحصار والعبث غير الأخلاقي أو المسؤول في الممتلكات والمقدسات الدينية والتاريخية التي تمارسها القوات الإسرائيلية يوميا ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل داخل أراضيه التي تحتلها، غير عابثة على الإطلاق. بما نصت عليه جملة القرارات السابقة للمجلس، سواء تلك التي تحدد مبادئ حل القضية الفلسطينية كالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وغيرهما، أو المحرمة لكل هذه الإجراءات الإسرائيلية والمنتهكة لأحكام القانون الدولي وصكوك حقوق الإنسان، وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المعنية بحماية المدنيين وممتلكاتهم زمن الحرب. وعليه فإننا ندعو إلى ضرورة إجراء تقييم دوري جاد وشامل وموضوعي لأساليب عمل المجلس بهدف إضفاء الطابع المؤسسي على نهج إجراءات عمله ومعايير اتخاذ قراراته.

كما وندعو في هذا السياق أيضا إلى الدفع باتجاه ترشيد استعمالات حق النقض "الفيتو" وخصوصا عندما

لتعزيز المجلس وتمكينه من التفاعل بسرعة وفعالية مع التحديات والتهديدات الجارية. ونحن نرى أنه لا بد لعملية الإصلاح من أن تكفل أيضا أن تعكس أهم هيئة مسؤولة عن صون السلم والأمن العالميين الواقع السياسي والاقتصادي في العالم الذي يتغير بشكل درامي منذ عام ١٩٤٥.

وقد أنشأت الجمعية العامة قبل ثمانية أعوام فريقا عاملا مفتوح باب العضوية معنيا بإصلاح مجلس الأمن، وأحرز الفريق قدرا من التقدم في السنوات الأخيرة. غير أن عملية الإصلاح سارت سيرا بطيئا حتى الآن، ولا يزال المجلس غير ممثل تمثيلا كاملا لأعضاء المنظمة. ونحن نؤيد الرأي القائل إنه ينبغي لهذه الهيئة الهامة أن تكون أكثر تمثيلا وأكثر شفافية في أنشطتها وأن تتسم قراراتها بمزيد من الهيبة.

ومواقف أغلب الدول الأعضاء من قضية إصلاح مجلس الأمن معلومة تماما. وأثبتت المناقشات في جمعية الألفية مرة أخرى أن أغلبية الدول الأعضاء تؤيد زيادة عضوية مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة.

كما أننا نرى أن الإصلاح الحقيقي يكمن في زيادة العدد من الفئتين، وذلك تمثيلا مع مبدأ المساواة والسيادة بين الدول الأعضاء ومبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

وقد شهدت المناقشات الأخيرة تزايد التعقيدات في قضية الأمن الدولي مع تزايد اشتراك البلدان الفوري في السلام العالمي والمسؤولية عنه. ولذا يجب أن يتطور تشكيل الهيئات المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا لذلك. ونحن نرى بوجه خاص أنه لا بد من أن تكون للأعضاء الدائمين الجدد القدرة على الإسهام المالي والسياسي في الأمم المتحدة وأن يكون لديها الاستعداد لذلك. ونؤيد في هذا الصدد رغبة ألمانيا واليابان في الحصول على مركز العضو الدائم في مجلس الأمن.

إن مرور ثماني سنوات على النظر في قضية هامة ومعقدة من هذا القبيل هو فترة طويلة. فمن الأمور الحيوية أن نتحرك الآن لتحديد التزامنا وفق ما طلبه الأمين العام. والأهم هو أن قادتنا أعطونا في العام الماضي ولاية سياسية لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن.

وتشكل البيئة العالمية السريعة التغير تهديدات وتحديات جديدة للسلم والأمن الدوليين. وهذا الأمر بالإضافة إلى الزيادة في عدد أعضاء الأمم المتحدة يجعلان الإصلاح ضرورة ملحة. كما أن علينا في الوقت نفسه ألا نغفل عن أنه لا توجد حلول جاهزة لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن.

وترتبط بالحاجة إلى زيادة العدد القضيتان الأهم وهما التمثيل العادل واستخدام حق النقض. ومن الأمور المشجعة أن معظم الدول الأعضاء، يتوقون إلى رؤية أعضاء آخرين في المجلس دائمين وغير دائمين. ومع ذلك تظل قضية حق النقض قضية معقدة، لكل دولة من الدول الأعضاء فيها برنامج عمل. ونحن من جانبنا نرى أن يقلص استخدامه ويقتصر على المسائل التي تدرج في الفصل السابع من الميثاق. وينبغي أن ينظر على هذا الأساس في آفاق إلغائه في نهاية الأمر. وعلى الرغم من القضايا الصعبة التي لا بد لنا من تناولها، فإن علينا الآن أن نكتف جهودنا لإجراء إصلاح شامل في مجلس الأمن بكل جوانبه.

وختاما ينبغي أن يعكس مجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين كل تطلعات شعوب العالم. وتقدم بروني دار السلام من ناحيتها دعمها المتواصل وسوف تعمل على نحو وثيق مع أعضاء المنظمة الآخرين وصولا إلى مجلس معزز.

السيد يعقوبيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): تولى أرمينيا أهمية كبيرة لإصلاح مجلس الأمن وتؤيد الجهود المبذولة

رئيس الجمعية العامة، هاري هولكيري بشأن هذه العملية والواردة في بيانه في آخر أيام الدورة الخامسة والخمسين.

ولما كانت عملية إصلاح الأمم المتحدة برمتها لا يمكن أن تكتمل دون إصلاح مجلس الأمن، فنحن سنؤيد أي جهد يستطيع تيسير تحقيق هذا الهدف. ونرجو أن تعزز هذه العملية مصداقية هذه الهيئة الهامة، وأن تقودنا إلى مجلس أمن أكثر تمثيلا وكفاءة.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ الأعضاء ببعض التغييرات في برنامج عمل الجمعية العامة.

البند ٢٣ من جدول الأعمال، "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي"، الذي كان من المقرر النظر فيه صباح الجمعة، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، سينظر فيه صباح الثلاثاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر.

البند ١٧١ من جدول الأعمال، "الاحتفال باليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية" الذي كان من المقرر النظر فيه، أصلا، صباح الثلاثاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، سينظر فيه صباح الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كبنديان.

وسيجري إعلان التبرعات من أجل برامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذي كان من المقرر النظر فيه أصلا يوم الثلاثاء، ٤ كانون الأول/ديسمبر، في يوم الجمعة، ٧ كانون الأول/ديسمبر الساعة ١١/٠٠ صباحا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

ولقضية التمثيل الجغرافي العادل أهمية خاصة بالنسبة لنا. فنحن نؤيد المقترحات الرامية إلى زيادة التمثيل الإقليمي وخاصة للمناطق القليلة التمثيل حاليا ومنها آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ونرى في هذا الصدد أن الهند تستحق أن ينظر بجدية في ترشيحها للعضوية الدائمة.

ونرى أن أي زيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين بمجلس الأمن ينبغي أن تكفل تعزيز تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية عن طريق تخصيص مقعد إضافي غير دائم لهذه المجموعة.

وأرمينيا تؤيد أي خطوة ترمي إلى زيادة الانفتاح والشفافية في عمل مجلس الأمن. ولقد سجل بالفعل شيء من التقدم في هذا السبيل. وبوجه خاص، فثمة علامات على تزايد الشفافية في عمل المجلس وتزايد عدد الجلسات العلنية التي تتيح فرصة لغير الأعضاء للمشاركة في مناقشات هذه الهيئة العامة.

أما عن حق النقض للأعضاء الدائمين في المجلس فنحن نفهم أن عددا من الدول يؤيد تقليصه أو إلغائه. ونرجو أن يتوصل الفريق العامل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة يمكن مجلس الأمن من مواجهة تحديات هذا القرن. ونعتقد اعتقادا جازما أنه لا بد من الحفاظ على فعالية المجلس. فالجلس القادر على الاضطلاع بفعالية بمسؤولياته هو الذي يهمننا جميعا أهمية بالغة.

وكما نعلم جميعا، فإعلان الألفية يطالب الدول الأعضاء بـ "تكثيف الجهود لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه". (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٣٠). فمسؤوليتنا المشتركة هي ترجمة هذا الالتزام إلى واقع. ويتضح من التطورات الأخيرة في سياسات العالم والعلاقات الدولية أن إصلاح الهيئة المسؤولة عن الأمن الدولي لا يمكن تأخيرها أكثر من ذلك. ونحن في هذا الصدد نؤيد اقتراحات